ماهية السلطة وأبعادها : دراسة في الفكر السياسي المعاصر.

د / هبة البدوي

مدرس الفلسفة السياسية بقسم الفلسفة كلية الآداب جامعة بني سويف

مقدمة

إن مفهوم السلطة قديم قدم اجتماع البشر معًا, وإدراكهم أنه لابد من وجود هيئة عليا تكون مهمتها الأساسية تنظيم شؤونهم, وتحقيق مصالحهم؛ لأن البشر إذا تركوا هكذا ربما تسود الفوضى, ويعم الفساد؛ لأن كلً شخص سوف تكون له طريقته الخاصة في تنظيم شؤونه, ووجهة نظره الخاصة في الطريقة التي يمكن أن تتحقق بها مصالحه, وعندما تتضارب هذه الطرق, وتتعارض وجهات النظر سوف تعم الفوضى التي يغيب معها كل نظام؛ لذلك كان لابد من وجود السلطة بوصفها الأداة التي يكون بمقدورها التوفيق بين هذه الطرق المتضاربة, ووجهات النظر المتعارضة من خلال توحيد كل المواطنين حول المصالح الأساسية المشتركة التي لا غنى عنها؛ لكي يحيا كل فرد حياة مرضية كريمة؛ ومن ثم كان من المهام الأساسية التي تقع على عاتق السلطة في أي مجتمع الفصل في النزاعات الناشئة من تعارض المصالح, وذلك بوضع قوانين يخضع لها كل الأفراد في الدولة, ويكون الجميع أمامها متساوين حتى لا يطغى القوي على الضعيف, وحتى يتمكن الجميع من أن يحيوا حياة يسودها السلام والاستقرار؛ لأن هذا السلام والاستقرار هو الذي سيمكن كل فرد من تحقيق ما يصبو إليه.

ونتيجة لذلك كله كان وجود السلطة ضروريًا وملحًا في أي مجتمع لتنظيم شؤون هؤلاء الأفراد الذين يحيون بداخله, وقد أدرك أهمية وجود السلطة, وأهمية تحديد الدور الذي يجب أن تقوم عليه, والمهام الملقاة على عاتقها والتي يجب ألا يتجاوزها المفكرون السياسيون على مر العصور؛ فمنذ الحضارات الشرقية القديمة نجد أن المفكرين السياسيين اهتموا بهذه القضية اهتمامًا بالغًا, ففي هذه الحضارات التي كان فيها حكمًا مركزيًا في أيدي الملك المفوض من السماء لحكم الأرض تحدث هؤلاء المفكرون عن المهمة الملقاة على عاتق هذه السلطة من خلال التأكيد على أن هدفها الأول يجب أن يكون تحقيق مصالح المواطنين, وقد ظهر ذلك

في إدراك الملوك المصريين القدماء لدور الفرعون والمهمة التي جاء من أجلها, وأن تفـــويض السماء له مرتبط بتحقيق مصالح رعاياه من خلال تحقيق العدالة, والأمن, والعمـــل علـــى زيادة الرخاء, وتحقيق التقدم في شتى نواحي الحياة, وقد رأينا وزراء مـــن أمثـــال (بتـــاح حوتب) يتحدث عن هذه الأسس والركائز التي لا تكون هناك سلطة دونها, وفى الحضارة البابلية نجد (حامورابي) الذي وضع قوانين وتشريعات يخضع لها الجميع دون تمييز, والذي أدرك بحسه الواعي أن هذه هي الأداة المفيدة القادرة على القضاء على كل نزاع وشـــقاق, وأدرك كذلك أن له مهمة محددة هي التي من أجلها يتولى السلطة, وهذه المهمة هي تحقيق مصالح شعبه, وقد أدى هذا الإدراك إلى إنشاء حضارة عظيمة أبهرت العالم واستطاعت أن تنقل علومها وفنونها إلى شتى أرجاء الأرض, ونفس الشيء في الحضارة الصينية التي سيطر فيها الحكم المستبد نجد (كونفوشيوس) يتحدث عن سلطة الحاكم, والدور الذي يجب أن يقوم به, وهو الدور الذي جاء من أجله وهو تحقيق مصالح شعبه.

ونفس الشيء نجده لدى مفكري الحضارة اليونانية الكبار (أفلاطون, وأرسطو) فقد أدرك كل منهما أن وجود الدولة وجود طبيعي وضروري؛ لأن الإنسان لا يمكن أن يحيا بمفرده, وأن احتياجاته ومصالحه المتعددة لن تتحقق إلا من خلال اجتماعه مع غيره مـــن البشـــر, ولكي يتحقق هذا الاجتماع بالصورة المرجوة منه لابد من وجود هيئة قادرة على تنظـــيم شئون هؤلاء الأفراد الموجودين داخل الدولة؛ لذا لابد من وجود السلطة التي تكون مهمتها الأساسية العمل من أجل مواطنيها.

وعندما ننتقل إلى العصر الحديث نجد اهتمامًا أكبر من قبل المفكرين السياســـيين بقضـــية السلطة, وبالمهام الملقاة على عاتقها, وبالدور الذي يجب أن تؤديه, وقد اختلفت وجهات نظرهم حول من يجب أن تكون له هذه السلطة العليا, فمنهم من أصرّ علـــى أن الســـلطة يجب أن تظل في أيدي الحاكم, مثل (ميكيافيللي, وتوماس هوبز), ومنهم من رفض ذلك؛ لأن الحكام عندما استأثروا بالسلطة تحولوا إلى ملوك مستبدين لذلك فضـــلوا أن تكـــون السلطة العليا في أيدي الإرادة الشعبية, مثل (جون لوك, وجان جاك روســـو, وأمانويـــل كانط), وسوف يحدث ذلك من خلال وضع القوانين التي يتم اختيارها من قبـــل ممثلـــي

الشعب, ولكي تكتسب مشروعيتها وتخرج إلى حيز التطبيق الفعلي يجب أن يتم التصديق عليها من قبل كافة المواطنين.

وإذا انتقلنا إلى الفكر السياسي المعاصر محور هذا البحث نجد اهتمامًا بالغًا من قبل المفكرين السياسيين بقضية السلطة, ولكن هذه المرة رغبة في إظهارها بصورتها الحقيقية دون تزييف أو تجميل, فلم يكن اهتمامهم منصبًّا ـ كما فعل كل المفكرين السياسيين السابقين عليهم ـ على ما ينبغي أن تكون عليه السلطة؛ وإنما كان اهتمامهم منصبًّا على واقع هذه السلطة, والأبعاد الحقيقية المصاحبة لها؛ لذا اهتموا بالكشف عن طبيعة هذه السلطة من خلال الاهتمام بالأهداف الحقيقية التي تسعى السلطة إلى تحقيقها في كل مكان, وليس بالأهداف المعلنة الزائفة التي قد تدعي كل سلطة أنها جاءت من أجلها, ومن هنا أكد هؤلاء المفكرون أنه إذا كانت السلطة في كل مكان تدعي أنها جاءت من أجل المواطنين, ومن أجل تحقيق مصالحهم, فإن الممارسات الفعلية التي تقوم بها السلطة على أرض الواقع تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك زيف هذا الادعاء؛ ذلك أنَّ من يتولون السلطة في كل مكان لا يهدفون إلا إلى تحقيق مصالحهم, وأن الآليات التي يعتمدون عليها لتحقيق أهدافهم ومصالحهم هي نفس الأدوات التي اعتمد عليها متولو السلطة منذ القدم, وإن ما حدث في وقتنا الراهن هو مجرد تغيير في الطرق التي يتم بها التعبير عن هذه الآليات, وتنفيذها بأساليب حديثة تتناسب مع تطور العصر وهي الأساليب والطرق التي لا تقلل من فاعلية السلطة, وإنما على العكس من ذلك تجعلها أكثر حضورًا وطغيانًا من كل العصور السابقة.

من هنا رأى هؤلاء المفكرون أن الآليات المصاحبة للسلطة هي أدوات سلبية يجب أن يتم القضاء عليها نهائيًا إذا أردنا أن تكون لدينا سلطة حقيقية تعمل حقًا من أجل الصالح العام, ولكن هذه المهمة لا يكون من السهل تحقيقها؛ لأن هذه الآليات هي جزء لا يتجزأ من واقع السلطة في كل مكان, وهذه الآليات هي: العنف, وفرض النفوذ السياسي, والهيمنة, والتلاعب بالأحزاب السياسية, وخداع الجماهير.

وترجع أهمية هذا البحث إلى أهمية موضوع السلطة ذاته بوصفه محورًا أساسيًا من محاور الفكر السياسي, فإذا كان الفكر السياسي في أبسط معانيه يعني: ما ينبغي أن تكون عليه

العلاقة بين الحاكم والمحكوم, فإن هذه العلاقة يتم تحديدها من خلال السلطة الموجـــودة في أي مجتمع, ومعنى ذلك أن السلطة هي جزء لا يتجزأ من السياسة, وبالتالي جزء لا يتجـــزأ من الفكر السياسي. ولكي يتم التعرف على معنى السلطة لابد من البحث عن ماهيتها من خلال الكشف عن الأسس والركائز الأساسية المصاحبة لها التي هي مكونـــات الســـلطة, وعندما يحدث ذلك سوف نكون على وعي بالأبعاد الحقيقية المرتبطة بها؛ لذا كان هـــدف هذا البحث هو: محاولة رسم صورة حقيقية واقعية لماهية السلطة وأبعادها كما عبر عنهـــا المفكرون السياسيون المعاصرون, وسوف يكون ذلك من خلال التعويل على النقد البنـــاء الذي يتم من خلاله الكشف عن العيوب والنقائص المصاحبة للسلطة ليس من أجل الهدم؛ وإنما من أجل الإصلاح, وبذلك يكون الهدف من الحديث عن ما هو سلبي هو الانتقال إلى ما هو إيجابي, وعندما يحدث ذلك سوف نتمكن فقط من الحديث عن ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين الحاكم والمحكوم؛ لأنه ستكون لدينا سلطة لديها رغبة صادقة وحقيقية في أن تحقق الدور الذي جاءت من أجله ملتزمة بكل ما يحقق صالح المحكومين في كل زمـــان ومكان.

يدور هذا البحث حول إشكالية رئيسة هي ما الأبعاد السلبية المصاحبة للسلطة وكيف يتم معالجتها ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يتم طرح مجموعة من التساؤلات الأساسية أهمها: إلى أي مـــدى تحولت السلطة إلى أداة للعنف؟ وكيف تساعد السلطة على فرض النفوذ السياسي؟ ومـــا أبعاد العلاقة بين السلطة والهيمنة؟ وما الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في الســـلطة؟ وهل للجماهير دور حقيقي في السلطة, وما طبيعة هذا الدور؟

أولاً: معنى السلطة:

إذا نظرنا إلى معنى كلمة سلطة في المعاجم العربية نجد أنها في معجم المعاني الجـــامع تعـــني: التسلط, والسيطرة, والتحكم, وفي كلٍّ من قاموس لسان العرب, وقاموس مختار, الصحاح فإن كلمة السلطة تعني: القهر, وفي المعجم الوسيط فإن السلطة تعني: أطلق له الســـلطان والقدرة, وتسلط عليه: تعني تحكم, وتمكن, وسيطر, وفي قاموس أكسفورد لم يختلف المعنى

عن ما ورد في المعاجم العربية, فإن كلمة authority تعني: سلطة – حكم – سطوة – نفوذ, وفي موسوعة لالاند, فإن كلمة autorite تعني الأمر والقدرة على فرض الطاعة.

وإذا انتقلنا إلى التعريفات المختلفة التي قدمها المفكرون المعاصرون لكلمة السلطة نجد أنه ليس هناك اتفاق بينهم حول هذا المصطلح, ومعنى ذلك أنه ليس هناك تعريف محدد للسلطة تم الاتفاق عليه, وإنما وجدنا أنفسنا أمام عدد كبير من التعريفات لكلمة سلطة, وعلى الرغم من تشعب هذه التعريفات واختلافها, فإن أغلبها ينظر إلى السلطة على أنها مرادفة للتسلط, والهيمنة, وفرض النفوذ.

رأى ماكس فيبر(Max Weber)(١٨٦٤-١٩٢٠) أن السلطة هي علاقة اجتماعية بين شخصين أو أكثر, وبمقتضى هذه العلاقة يكون لصاحب السلطة الحق في توجيه الآخرين, ومن هنا فإن السلطة تكون مرادفة للهيمنة الشرعية[١].

وبذلك فإن كلمة السلطة تعني إمكانية فرض انصياع مجموعة محددة من الأشخاص لأمر له محتوى معين, ويسمى التنظيم سلطويًا إذا كان أعضاؤه بوصفهم كذلك يخضعون لعلاقات السلطة بداخله بناء على النظام المطبق فيه [٢].

ورأى برتراند راسل(Bertrand Russel)(١٨٧٢-١٩٧٠) أن التعاون ووحدة المجموعة في كل الحيوانات الاجتماعية بما في ذلك الإنسان يعتمد على أساس من الغريزة, وأن طريقة التماسك الاجتماعي الأصلية كانت تتم بواسطة سيكولوجية الفرد دون الحاجة لأي شيء يمكننا أن ندعوه الحكومة, وكانت هنالك ولا شك عادات قبلية كان على الجميع أن يطيعوها, ولكن لم يكن هناك باعث على عدم إطاعة تلك العادات, أو حاجة لقضاة, أو رجال شرطة لتطبيقها[٣].

وعندما صارت الوحدة الاجتماعية أكبر من أن يعرف أفرادها كل منهم الآخر, فقد قامت الحاجة لجهاز ما للوصول إلى القرارات الاجتماعية, وهذا الجهاز تطور حتمًا في مراحل إلى أن أصبح ما يستطيع الإنسان العصري أن يعرفه بالحكومة, وعندما تقوم هنالك حكومة, تكون لبعض الناس سلطة أكثر من الآخرين, وتعتمد السلطة التي لديهم بصفة عامة على كبر الوحدة الاجتماعية التي يحكمونها, وبذلك يكون هنالك تطور متعاقب من بناء

اجتماعي ذي شكل بدائي متفكك إلى حكومة هي أكثر نظامًا واتساعًا, وأكثر سيطرة على حيوات الأفراد[٤].

أما هارولد لاسكي(Harold Laski)(١٨٩٣-١٩٥٠) فرأى أننا إذا نظرنا إلى حاجة المجتمع إلى سلطة إلزامية يجب أن يطيعها الجميع, فمعنى ذلك أننا فتحنا الباب لمشكلة لا نهاية لها, فالأفراد لا يقومون بإطاعة هذه السلطة من أجل الطاعة ذاتها؛ وإنما يطيعونها من أجل أهداف يعتقدون أنها ستتحقق عندما تؤدي هذه السلطة عملها, فهم يخضعون للأوامر لأنهم يعرفون ما تتضمنه هذه الأوامر من معنى, وهم يفسرون هذه الأوامر على ضوء الرضا الذي يسعون إلى تحقيقه في هذه الحياة, ومن حين لآخر يرفضون هذه الأوامر على أساس أنها تحرمهم من هذه النواحي, وما الطاعة إلا عادة البشر الطبيعية, ودائمًا ما تحدث بعض الحالات العرضية حيث يكون القرار الذي يتخذ هو العصيان, ولكنه يتخذ بحرارة ويدافع عنه بحماسة شديدة[٥].

ومعنى ذلك أن الأفراد عندما يطيعون الدولة لا يفعلون ذلك من أجل النظام فقط, ولكن لما سيتمخض عن هذا النظام أيضًا, وهم يقومون بتقدير قيمة الدولة من زاوية موجبات الرضا التي يعتقدون أنها تتيحها لهم, وما من شك في أن هذه التقديرات تختلف باختلاف عامل المكان وعامل الزمان, كما أن مطالب مجتمع ما في فترة ما ستختلف عن مطالب مجتمع آخر في فترة أخرى, ويجب أن تؤدي عملها عن طريق القوانين واللوائح إذ يجب عليها أن تحقق تلك الأهداف التي يعتبرها المواطنون نواحي أساسية, ولذلك إذا قمنا بدراسة طبيعة الدولة, فمعنى ذلك أنها دراسة نواحي السلطة التي أمكن تحقيقها, وتتحدد الدولة في نظر كل مواطن بما تقوم به من أعمال. ولكنه لا يمكن تبرير ذلك بمجرد أنها دولة, ولا يهتم المواطنون بالهدف الفلسفي للدولة ولكنهم يهتمون بالنتائج التي تتمخض عن هذه العمليات الحقيقية التي تتركز في الخبرات التي يمرون بها في حياتهم اليومية[٦].

أما حنة أرندت(Hannah Arend)(١٩٠٦-١٩٧٥) فرأت أنه لكي يتم تجنب سوء الفهم يجب أن نكون أكثر حكمة في التساؤل عن السلطة, فيكون تساؤلنا حول ما كانت عليه السلطة وليس عن ما هي السلطة؛ وذلك لأن السلطة قد اختفت منذ العصر الحديث.

فعلى الرغم من كل الجهود التي تم بذلها لتعريف مصطلح السلطة, فإن هذا المصطلح غابت معالمه الواضحة بسبب كثرة الخلافات التي أثيرت حوله, ومن هنا أصبح القليل جدًا عن طبيعتها بدهيًّا ومفهومًا للجميع[٧].

وهنا تؤكد حنة أرندت أن الإجابة عن التساؤل الخاص بما هي السلطة لا يمكن أن يكون من خلال تقديم تعريف محدد لطبيعة السلطة وجوهرها بشكل عام؛ فالسلطة التي تم فقدانها في العالم الحديث ليست سلطة عامة, وإنما هو شكل محدد جدًا من أشكال السلطة كان ساريًا في كل أنحاء العالم الغربي على مدى فترة طويلة من الزمن, لذلك لابد من النظر إلى ما كانت عليه السلطة تاريخيًا, والتعرف على معناها ومصادر قوتها[٨], ونظرًا للبلبلة الراهنة يجب أن نتجنب ما شاع من سوء الفهم, ولنتأكد أننا نشخص وندرس الظاهرة إياها لا في عديد من المشكلات المتصلة بها أو البعيدة عنها[٩].

وبما أن السلطة دائمًا تستوجب الطاعة, فإن الناس يخلطون بينها وبين القوة أو العنف. إلا أن السلطة تمنع استخدام الوسائل الخارجية للإكراه, وحيثما تستعمل القوة تكون السلطة ذاتها قد أخفقت[١٠].

وهنا تؤكد حنة أرندت أن السلطة التي ترتكز على أساس من الماضي كانت حجر الزاوية الذي قدم للعالم الاستمرارية والقوة البناءة المطلوبة التي يحتاج إليها البشر على الدوام, وبالتالي فإن فقدان السلطة هو فقدان لعالمنا الذي غابت معالمه الأصيلة بسبب التغيرات والتحولات المتلاحقة والسريعة, والتي تحول معها أي شيء إلى شيء آخر مختلف تمامًا عن الجوهر الذي أتى منه, ولكن فقدان القدرة على الاستمرارية والثقة التي تتطابق سياسيًا مع فقدان السلطة لا يعني بالضرورة فقدان القدرة البشرية على بناء عالم يمكن أن يتسع لأن يحيا فيه البشر كما يريدون والحفاظ عليه ورعايته, ويظل مكانًا ملائمًا لأن يحيا فيه الأجيال القادمة[١١].

وفي ضوء ذلك ترى حنة أرندت أن مصطلحات مثل سلطة, وشمولية, واستبداد قد فقدت معانيها المشتركة؛ لأننا توقفنا عن أن نحيا معًا في عالم واحد مشترك, فقد أصبح لكل منا عالمه الخاص, ومصطلحاته الخاصة, وطريقته الخاصة في فهم معاني تلك المصطلحات, ولكي

تعود إلى هذه المصطلحات, ومن بينها مصطلح السلطة معانيها المشتركة التي يمكن أن نتفق عليها جميعًا, يجب أن نعود أولاً إلى العالم الواحد المشترك الذي يضمنا جميعًا[١٢].

وعندما يحدث ذلك فحسب سوف يكون بمقدورنا الاتفاق حول طبيعة العالم السياسي العام الذي يمكن أن يتم تشكيله من خلال السلطة, وسوف نكون على وعي بالخبرات التاريخية التي تكون مطابقة لمفهوم السلطة, وسيكون بمقدورنا الاستفادة منها لتشكيل عالمنا الذي ستكون فيه السلطة تعبيرًا عن وجودنا وحريتنا, وليست أداة لقهرنا والقضاء علينا؛ لأن السلطة تتضمن الطاعة التي يحتفظ فيها الأفراد بحريتهم, ولأن السلطة تكون سلطة الجميع, ولا تعني أبدًا الخضوع لأشخاص معينين, فذلك هو الطغيان الذي هو أبعد ما يكون عن السلطة, ومعنى ذلك أننا لكي نكون على وعي بمعنى السلطة يجب أن نتجنب الخلط بين مصطلح السلطة وغيرها من المصطلحات الأخرى؛ لأن ذلك هو علة كل الخلافات الفكرية, وعلة كل الانقسامات التي لا حصر لها[١٣].

وقد رأى روبرت دال(Robert Dahl ١٩١٥-٢٠١٤) أننا سواء شئنا أو لم نشأ, فلا يوجد أحد قادر على أن ينأى بنفسه عن الوقوع في دائرة التأثير لنظام سياسي ما؛ فالمواطن يتعامل مع السياسة عند تصريف أمور الدولة, والمدينة, والمدرسة, والكنيسة, والنقابة, والنادي, والحزب السياسي, والجمعيات التطوعية, وغير ذلك من كثير من منظمات عديدة أخرى. والسياسة هي حقيقة من حقائق الوجود الإنساني لا يمكن تجنبها, وكل فرد يجد نفسه مشتركًا بطريقة ما, وفي لحظة ما في شكل من أشكال النظم السياسية, وإذا كان المرء لا يمكنه تجنب السياسة فإنه بالضرورة لا يمكنه تجنب النتائج المتولدة عنها؛ ومن ثم فإن مصير الجنس البشري اليوم سواء كان إلى فناء ودمار أم إلى بقاء ونماء, فإنما تحدده السياسة والسياسيون, وذلك من خلال صياغتهم للترتيبات السياسية[١٤].

وهنا يرى روبرت دال أن النظام السياسي هو نمط من العلاقات السياسية, وتتضمن العلاقة السياسية السلطة أو الحكم أو القوة بشكل ما, وبذلك يصبح النظام السياسي أي نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن التحكم, والنفوذ, والقوة, أو السلطة بدرجة عالية[١٥].

أما موريس دوفرجيه(Maurice Duverger)(١٩١٧-٢٠١٤) فرأى أن الدولة والسلطة بوجه عام تقوم في كل زمان ومكان بوظيفتين في آن واحد؛ فهي أداة سيطرة بعض الطبقات على الطبقات الأخرى تستعملها الطبقات الأولى لتحقيق منافعها من الطبقات الأخرى, وهي في الوقت نفسه أداة لإقرار نوع من النظام الاجتماعي, وتأمين نوع من تكامل الأفراد في الجماعة لمصلحة المجموع, وتختلف نسبة هذين العنصرين باختلاف العصور والظروف والبلاد, لكنهما يوجدان معًا في جميع الأحوال[١٦].

أما ميشيل فوكو(Michel Foucault١٩٢٦-١٩٨٤) فرأى أن السلطة لا يمكن وضعها في قوالب جامدة؛ لأنها ببساطة حاضرة في كل مكان, فهي ليست مركزة في جهة بعينها, وهي ليست الحاكم, أو الدولة, أو الشعب, أو الهيمنة المنفردة التي تمارسها أي جهة من هذه الجهات, ومعنى ذلك أنه لم يهتم بتعريف السلطة وتقديم معنى ثابت لها يجعلها متمحورة في جانب بعينه؛ لذا نجد أنها تكون لديه مرادفة للقمع, وهذا القمع يأتي من موازين القوى الموجودة في كل مكان, فإن هذه التوازنات هي التي تكون مسئولة عن كل شيء, وهي التي تحدد ما يقال وما يتم القيام به؛ حيث إنها تتحكم في البشر تحكمًا كاملاً دون أن تشعرهم بأنها تفعل ذلك, وتحركهم بأصابعها وتوهمهم في نفس الوقت بأنهم يفعلون ما يشاءون بإرادتهم. وفي ضوء ذلك يرى فوكو أنه بدلاً من أن نركز على تعريف للسلطة يجب أن نركز على آليتها؛ أي على الإستراتجيات التي تحددها وتجعل الجميع خاضعًا لها, وهذه الإستراتيجيات ليست ثابتة وإنما تتغير تبعًا للأهداف التي تسعى السلطة إلى تحقيقها؛ أي أن الإستراتجيات تتعدد ولكن الذي يظل ثابتًا هو القمع الذي تمارسه السلطة في كل زمان ومكان.

من هنا يرى فوكو أن كلمة "سلطة" هذه قد تسبب الكثير من سوء الفهم الذي يتناول هوية السلطة وشكلها ووحدتها, فإنه لا يعني بكلمة سلطة مجموعة المؤسسات والأجهزة التي تضمن خضوع المواطنين في إطار دولة ما, كذلك لا يعني بكلمة سلطة نمطًا من الإخضاع الذي هو على العكس من العنف يتخذ شكل قاعدة, وأخيرًا لا يعني بكلمة

سلطة نظامًا عامًا من جهة الهيمنة يمارسه عنصر, أو مجموعة على عنصر آخر, أو مجموعة أخرى تخترق مفاعيل الكيان الاجتماعي كله عبر انحرافات متتالية[١٧].

وبكلمة سلطة يجب أن يفهم قبل كل شيء تعدد موازين القوى المتعلقة بالمجال الذي تمارس فيه, والمكونة لتنظيمها, واللعبة التي تحول هذه الموازين وتعززها وتقلبها عن طريق مجابهات ونزاعات متواصلة, وكلمة سلطة تعني أيضًا الدعم الذي تلقاه موازين القوى هذه في بعضها بعضًا, بحيث تشكل سلسلة أو نظامًا, أو بالعكس التفاوتات أو التناقضات التي تعزل بعضها عن بعض, وأخيرًا تعني كلمة سلطة الإستراتيجيات التي بواسطتها تفعل موازين القوى فعلها, والتي تتجسد خطتها العامة أو تبلورها المؤسسي في أجهزة الدولة, وصياغة القانون, والهيمنات الاجتماعية[١٨].

ومن هنا فإن السلطة تكون حاضرة في كل مكان ليس لأنها تمتاز بتجميع كل شيء ضمن وحدتها التي لا تقهر, بل لأنها تنتج ذاتها في كل لحظة وفي كل نقطة, أو بالأحرى في كل علاقة من نقطة إلى أخرى, والسلطة في مكان ليس لأنها تشمل كل شيء, بل لأنها تأتي من كل مكان, والسلطة في ما تتصف به من استمرار وتكرار وجمود وإعادة إنتاج ذاتي ليست سوى النتيجة العامة التي تبرز انطلاقًا من جميع هذه العناصر المتحركة, والتسلسل الذي يرتكز إلى كل عنصر من هذه العناصر ويحاول في المقابل تثبيتها[١٩].

أما جين شارب(Gene Sharp ١٩٢٨) فرأى أن السلطة هي إيمان الناس بشرعية النظام, وأن طاعته واجب أخلاقي, وتعتمد السلطة على مجموعة من المصادر أهمها:

- الموارد البشرية: عدد الأشخاص والجماعات التي تطيع وتتعاون أو تقدم العون للحكام.
- المهارات والمعرفة: التي يحتاجها النظام لأداء أعمال محددة, ويوفرها الأشخاص والجماعات المتعاونون.
- العوامل غير الملموسة: وهي العوامل النفسية والفكرية التي تحث الناس على طاعة الحكام ومساعدتهم.
- المصادر المادية: وهي درجة سيطرة أو تحكم الحكام بالممتلكات والمصادر الطبيعية, والمصادر المالية, والنظام الاقتصادي, ووسائل الاتصال والمواصلات.

– العقوبات: وتشمل العقوبات المطبقة على أو التي يهدد باستخدامها في حالة العصيان أو اللاتعاون لضمان الخضوع والتعاون اللازمين لبقاء النظام وقدرته على تنفيذ سياساته[٢٠].

تعتمد هذه المصادر مجتمعة على قبول النظام الحاكم, وعلى خضوع جموع المواطنين وطاعتهم له, وعلى تعاون المواطنين والعديد من مؤسسات المجتمع, وهي مصادر غير مضمونة, يعمل التعاون والطاعة والمساندة الكاملة على زيادة توفر مصادر القوة اللازمة, وبالتالي يتسع مدى قوة أي حكومة, وبغياب هذه المصادر تضعف قوة الحكام, ومن ثم تنحل[٢١].

ورأى نيكولاس بولانتزاس(Nicos Poulantzas ١٩٣٦-١٩٧٩) أن مفهوم السلطة من المفاهيم التي لها أهمية بالغة, أضف إلى ذلك أنه الآن أكثر المفاهيم إثارة للجدل والخلاف في النظرية السياسية, وقد يكون من المفيد البدء بتحديد مجال هذا المفهوم, ومن أجل هذا لابد من التفرقة بين المستويات البنيوية في التكوين الاجتماعي, ومستويات الصراع الطبقي أي مستويات الممارسة الطبقية, أي التفرقة بين الأبنية والعلاقات الاجتماعية؛ إن مجال الممارسات الطبقية هو المجال الذي ينشأ ويتكون فيه مفهوم السلطة[٢٢].

أما أندرو هيود فرأى أن الصعوبة النهائية في توضيح معنى السلطة تظهر في الاستخدامات المتضاربة للكلمة؛ فعلى سبيل المثال يمكن أن يوصف الناس بأنهم "في السلطة" أو أنهم "سلطة", إذ أن وصف شخص ما بأنه في السلطة يعني الإشارة إلى منصبه داخل تسلسل وظيفي مؤسسي, ومن ثم فإن المدرس, ورجل الشرطة, والموظف العام, والقاضي, والوزير يمارسون سلطة بهذا المعنى تحديدًا, إذ إنهم شاغلو مناصب تعتمد السلطة الخاصة بهم على "القوة" الرسمية لمنصبهم وموقعهم, وعلى النقيض فإن وصف شخص ما بأنه هو سلطة يعني الاعتراف له بأنه يتملك معرفة عليا أو خبرة, وإن لديه آراؤه ويعامل باحترام خاص نتيجة لذلك, وبهذا المعنى يمكن وصف أشخاص متنوعين مثل: العلماء, والأطباء, والمدرسين, والمحامين, والأكاديميين "بوصفهم أصحاب سلطة", ويمكن النظر إلى آرائهم على أنها "جديرة بالثقة والقبول", وذلك ما يوصف عادة بأنه "خبير ثقة"[٢٣].

أما توين فان دايك فرأى أن مفهوم السلطة يعد مفهومًا معقدًا وغامضًا, وليس من المفاجئ أن نجد عددًا كبيرًا من الكتب والمقالات التي كرست لتحليل هذا المفهوم المركزي في عدد من الميادين والتخصصات المعرفية, وعلى الرغم من وجود مفاهيم كثيرة للسلطة في الفلسفة والعلوم الاجتماعية, فإن تعريف مفهوم السلطة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم السيطرة, وهذا يعني سيطرة مجموعة واحدة على مجموعات أخرى, وعلى الأفراد التي تتكون منها هذه المجموعات[٢٤].

أما جوزيف ريز(Joseph Raz١٩٣٩) فرأى أن الشخص يكون له سلطة على آخر إذا كانت أوامرها تساعد ذلك الشخص على تلبية متطلبات عقله على نحو أفضل مما كانت عليه, وبذلك تصبح مهمة السلطة متمثلة في مساعدة المحكومين على التكيف مع العقل الذي يوجههم ويحكم سلوكهم[٢٥].

وفي ضوء ذلك يرى (ريز) أن السلطة هي العلاقة بين الفرد والدولة؛ إذ إنها القاعدة الشرعية التي يتم من خلالها وضع مجموعة المعايير القانونية التي يتم الالتزام بها من قبل الأفراد, ومن ثم فإن هدف السلطة الشرعية هو تمكين الأفراد من التصرف بشكل منسجم مع التفكير الصحيح. وهنا يرى أن كل الحكومات تدعي أخلاقيًا السلطة الشرعية, ولكنها لا تكون فعليًا لدى كل الحكومات[٢٦].

بناء على ذلك يوضح (ريز) أن التوجيهات السلطوية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المبادئ الموجودة بالفعل التي يتصرف الأفراد وفقًا لها بطريقة أو بأخرى, وتحول هذه المبادئ إلى متطلبات ملزمة أخلاقيًا, وبذلك تصبح مهمة السلطات المبررة أخلاقيًا أنها تكون وسيط بين الموضوعات والمبادئ التي تطبق عليها, وتكون ملائمة للأفعال المرتبطة بها في ظروف معينة, ومن هنا فإن السلطات الشرعية تساعد المحكومين على التصرف وفقًا للمبادئ الملائمة, وبذلك تساعدهم على الاتساق مع التفكير الصحيح, والذي بمقتضاه تتحول المبادئ إلى واجبات يجب أن يتم الالتزام بها من قبل هؤلاء المحكومين[٢٧].

يتضح مما سبق أنه ليس هناك تعريف واحد للسلطة يتفق عليه المفكرون السياسيون المعاصرون, وأنه على العكس من ذلك توجد تعريفات متعددة ومتشعبة للسلطة يصعب

حصرها, وليس هدف هذا البحث هو السعي وراء هذه التعريفات المتعددة للسلطة؛ وإنما البحث عن طبيعة السلطة وأهم ما يميزها في الحقبة المعاصرة, ولتحقيق هذا الهدف سيتم التركيز على الأبعاد والمحاور المرتبطة بالسلطة, والتي تساعدنا على فهم ماهية السلطة في عصرنا الراهن.

ثانيًا: آليات السلطة:

١– السلطة والعنف:–

إن العلاقة بين السلطة والعنف علاقة وثيقة؛ فأينما توجد السلطة يكون العنف من أهم الأدوات التي تعول عليها لإثبات وجودها, ومعنى ذلك أن ارتباط السلطة بالعنف هو ارتباط تلازمي وقديم قدم وجود السلطة ذاتها, وقد استمر هذا الارتباط حتى في عصرنا الراهن الذي أعلنت فيه السلطة في كل مكان قطع كل صلة لها بالعنف؛ لأن الإنسان أصبح له حقوق أساسية لا يمكن المساس بها أو التعدي عليها, وأهم هذه الحقوق: أنه إنسان حر له كرامته, وأن استخدام العنف لا يمكن أن يتلاءم مع الحفاظ على هذه الكرامة الإنسانية, لذلك لابد من استبعاد العنف وتفعيل القوانين بوصفها الأداة التي يجب أن تعول عليها السلطة في تنفيذ مهامها, وهنا نتساءل: هل تم استبعاد العنف حقًا من ميدان السلطة أم أن وجوده أصبح بصورة أكبر من كل العصور السابقة؟ أكد أغلب المفكرون السياسيون المعاصرون, ومن أبرزهم: ماكس فيبر, وحنة أرندت, وروبرت دال, وموريس دوفرجيه, ونيكولاس بولانتزاس, وأندرو هيود, على أن العنف كان ولا يزال الآلية الأساسية التي تعول عليها السلطة في كل مكان, ولكن ما يميز عصرنا الراهن عن كل العصور السابقة أن استخدام العنف في هذه العصور كان معلنًا وظاهرًا للعيان, وله وسائله المعروفة والمحددة, والتي يتم التعبير عنها بطرق بدائية, وإن كانت تتصف بالقسوة والوحشية, فإن قوالبها وبؤرها كانت محدودة النطاق وذات معالم واضحة, أما في عصرنا الراهن فإن استخدام العنف من قبل السلطة أصبح مستترًا ومخفيًا عن الأعين, وعلى الرغم من وجوده الطاغي, فإن السلطة قد نجحت في إيهامنا بأنها قد تبرأت منه, وقد ساعدها على ذلك نجاحها في تطوير هذه الآلية من خلال التعويل على طرق وأساليب متشعبة لا حصر لها؛ فقد أخرجت

العنف من محدوديته, وعندما اتسعت دائرة العنف تمكنت السلطة من طمس معالمه وإخفائها عن الأنظار.

وقد انتبه هؤلاء المفكرون لخطورة ذلك مؤكدين على أنه لكي تكون لدينا سلطة حقيقية تقوم بدورها كما ينبغي, وتعمل حقًا من أجل مواطنيها يجب أن نكون على وعي بأن السلطة والعنف على طرفي نقيض, وأن وجود إحداهما يجب أن يؤدي إلى غياب الآخر, فعلى السلطة أن تعود إلى مسارها الصحيح بعيدًا عن كل عنف؛ وذلك لأن كل من يستخدم العنف فإنه يعلن بذلك أنه قد فقد سلطته, و لم يعد لديه وسيلة للاحتفاظ بالسلطة سوى بالإكراه والعنف, وعندما يحدث ذلك لا يكون للسلطة أي وجود.

رأى ماكس فيبر أن السلطة والكفاح هما عنصران أساسيان في الحياة الاجتماعية, وأنهما شيئان أساسيان تتكون منهما السياسة؛ ذلك أن كلاً من السلطة والكفاح لا يوجدان بصورة مجردة, وإنما يتجسدان في إجراءات اجتماعية ملموسة, إذ إنهما يوجدان في أبنية محددة يتم فيها إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة, وفي الإطار الذي تكون فيه السلطة موضع اعتراض[٢٨].

من هنا يرى ماكس فيبر أن كل الكيانات السياسية قد تأسست على القوة, وأنها تختلف فحسب من خلال طبيعة ودرجتها أو التهديد بتطبيقها, فعلى الرغم من هذا التمايز التدريجي, فإن كل التجمعات السياسية تشترك في هذه السمة, فكل مجتمع قد لجأ إلى القوة المادية لحماية مصالحه, وبالتالي فإن وجود الدولة يعني وجود القوة, ودون القوة لا تكون هناك دولة. فالدولة هي الجهة التي تمتلك شرعية احتكار القوة, وبالتالي فإن القوة والسيادة هما وجهان لعملة واحدة[٢٩].

وعلى الرغم من ذلك يرى ماكس فيبر أنه من البديهي ألا يعدّ استخدام العنف بالنسبة للتنظيمات السياسية الوسيلة الإدارية الوحيدة, ولا حتى العادية إذ يستخدم مديروها جميع الوسائل الممكنة لتحقيق أغراضهم. إلا أن التهديد باستخدامه واستخدامه فعلاً إذا استدعى الأمر يعد الوسيلة الخاصة بهم, كما يعدّ دائمًا آخر السبل إذا لم تفلح الوسائل الأخرى[٣٠].

في ضوء ذلك يؤكد ماكس فيبر أن العنف "الشرعي" لم يعد اليوم موجودًا إلا بالقدر الذي يسمح به أو يمليه نظام الدولة, وتعدّ صفة احتكار الدولة لسلطة العنف من أهم الصفات الجوهرية التي يتصف بها وضع الدولة الحالي[٣١].

إن مشروع السيطرة, الذي يسعى إلى إرساء إدارة مستمرة يحتاج من جهة أولى إلى توجيه السلوك الإنساني نحو طاعة أي مسئول يزعم أنه صاحب القوة الشرعية, واستنادًا إلى هذه الطاعة من جهة أخرى, يستطيع هذا المشروع الاستحواذ على الخيرات المادية اللازمة في كل الأحوال لممارسة العنف الطبيعي, وبذلك تحتاج كل سيطرة إلى الاعتماد على العنف من أجل تأمين استتبابها[٣٢].

أما حنة أرندت فرأت أنه من الأخطاء الشائعة التي اعتدنا عليها أن يتم التفكير في السلطة انطلاقًا من مصطلحات الأمر والطاعة, وبالتالي الخلط بين السلطة والعنف في تحليل تلك التي لا تكون في الواقع سوى واحدة من المتجليات المميزة للسلطة أي سلطة الحكم, بما أن العنف يبدو في العلاقات الخارجية كما في الشؤون الداخلية بوصفه الملجأ الأخير الذي يمكن من الإبقاء على بنية السلطة غير ممسوسة في وجه المتحدين الأفراد, أو العدو الخارجي, أو المجرم المحلي, ومن ثم يبدو الأمر وكأن العنف هو الشرط الأولى لوجود السلطة, وكأن السلطة ليست سوى الواجهة أو القفاز الخفي الذي إما أن يكون مقنعًا لليد الفولاذية, وإما غطاء يخفي بَطَلاً من ورق, غير أن بحث الأمر عن كثب سيجعل مثل هذه التصورات تفقد مصداقيتها[٣٣].

وهنا تتفق حنة أرندت مع ماكس فيبر في التأكيد على أنه لم يحدث أبدًا لحكومة وطدت سلطتها على أساس أدوات العنف وحدها إن وجدت. فحتى الحاكم الشمولي الذي يعتمد على ممارسة التعذيب بوصفه وسيلة أساسية للحكم يحتاج إلى أسس لسلطة البوليس السري, وشبكة المخبرين الملحقين به. من هنا نجد في المسائل الداخلية كيف أن العنف يعمل بوصفه الملجأ الأخير الذي تلجأ إليه السلطة لمواجهة المجرمين, أو المتمردين أي ضد الأفراد المعزولين الذين قد يرفضون أن يخضعوا لسيطرة توافق الأكثرية[٣٤].

ويتضح من ذلك أن السلطة تكمن حقًا في جوهر كل حكومة, لكن العنف لا يكمن في هذا الجوهر, فالعنف بطبيعته أدواتي وهو ككل وسيلة يظل على الدوام بحاجة إلى توجيه وتبرير في طريقه إلى الهدف الذي يتبعه, ويحتاج إلى تبرير يأتيه من طرف آخر لا يمكنه أبدًا أن يكون في جوهر أي شيء[٣٥].

تنبثق السلطة في كل مكان يجتمع فيه الناس ويتصرفون بالتناسق فيما بينهم, والعنف قد يبرر لكنه أبدًا لن يحوز على مشروعيته[٣٦].

وهنا ترى حنة آرندت إن الحكم عن طريق العنف وحده لا يعني شيئًا آخر غير اللعب بعد أن تكون السلطة قد فقدت, إن إحلال العنف محل السلطة قد يحقق النصر لكن الثمن يكون مرتفعًا جدًا؛ لأن من يدفعه لا يكون المهزوم وحده, بل يدفعه كذلك الطرف المنتصر وعلى حساب سلطته الخاصة[٣٧].

ويتفق روبرت دال مع حنة أرندت وماكس فيبر في التأكيد على أن القوة التي يتمتع بها أي شخص محددة لعدد من العوامل المهمة, ولا يوجد من يملك قوة مطلقة غير محدودة. بما في ذلك الزعماء في ذروة القوة, وهذا يتضمن زعماء مثل هتلر وستالين اللذين استطاعا أن يصلا إلى أعلى حد للقوة عرفه بشر[٣٨].

والإقناع الخداعي, والقوة, والقسر, والتهديد باستخدام الإجبار المادي هي مظاهر شائعة للحياة السياسية؛ فكل دولة تستخدم القوة بداخلها لتأمين الإذعان لسياسات الحكومة, والإقناع الخداعي, والقوة, والقسر, والإجبار المادي أدوات شائعة في التعامل بين الدول, وفي الوقت الحاضر في أنحاء كثيرة من العالم نجد أن التوترات الداخلية, وحروب العصابات, والنضالات الثورية, والإرهاب, والعنف, وقمع المعارضين السياسيين باستخدام الإجبار المادي تعدّ ممارسات سياسية عادية وشائعة.[٣٩]

أما موريس دوفرجيه فرأى أن الكفاح السياسي يكون على مستويين, يجري من جهة بين أفراد وفئات وطبقات تتصارع للحصول على السلطة, أو للمشاركة فيها, أو للتأثير عليها, ويجري من جهة أخرى بين السلطة التي تحكم, والمواطنين الذين يقومونها؛ ذلك أن السلطة

في جميع الجماعات الإنسانية وحتى في المجتمعات الحيوانية تهيء للذين يملكونها منافع وامتيازات, وأمجادًا وسمعة, وفوائد ومتعًا؛ لذلك تدور حولها معارك حامية[٤٠].

يستعمل الأفراد المتنازعون, وتستعمل المنظمات المتنازعة أنواعًا شتى من الأسلحة في الكفاح السياسي, وتكون الغلبة لنوع من هذه الأنواع تبعًا لأنماط المجتمعات, أو المؤسسات, أو الثقافات, أو الجماعات المتصارعة[٤١].

ويتفق نيكولاس بولانتزاس مع ماكس فيبر وموريس دوفرجيه في التأكيد على أن دور الدولة لا يجب أن يقودنا كما يحدث غالبًا إلى الانتقاص من جانبها القمعي, يجب أن نفهم تحت كلمة قمع بالدرجة الأولى العنف الفيزيائي المنظم بأكثر معاني الكلمة مادية أي كالعنف ضد الجسد, إن واحدًا من الوجوه الأساسية للسلطة وشرط توطدها واستمرارها هو على الدوام الإكراه والتهديد المذل للجسد, وطبيعي أن الجسد ليس مجرد عنصر طبيعي بيولوجي, بل هو مؤسسة سياسية؛ إذ إن علاقة الدولة والسلطة بالجسد هي بطريقة أخرى تمامًا أكثر تعقيدًا وشمولاً من علاقة القمع به, ومع ذلك فإن توطد الدولة هو دومًا وفي الوقت نفسه تأثير على الجسد بواسطة إكراه يستخدم وسائل فيزيائية, وهو أيضًا تحويل للجسد إلى أداة والاستيلاء عليه بمعنى مزدوج من خلال مؤسسات تمثل الإكراه الجسدي, والتهديد الدائم بالتشويه

, ومن خلال فرض نظام جسدي بواسطة الدولة يضفي فيه على الأجساد طابعًا مؤسسيًا, فتدار, وتصاغ وتقولب, وتقوم, وتحشر في المؤسسات والأجهزة, إن الدولة في ماديتها هي في آن واحد احتكار, وإبعاد, واستهلاك لأجساد المواطنين, وهي باختصار تجسيد للعنف في المواطنين الذين صاروا موضوعات له.[٤٢].

وثّمة وهم شائع يقوم على الاستنتاج بأن السلطة والسيادة المعاصرتين ليستا متأسستين في العنف الجسدي, هذا الوهم لا يوجد ما يبرره؛ ذلك أن العنف إذا لم يستخدم في الممارسة اليومية للسلطة بالطريقة التي كان يستخدم بها في الماضي, فإنه لا يزال مقررًا وهو اليوم مقرر أكثر مما كان في الماضي بكثير, وإذا كان الإرهاب والعنف يحتلان على الدوام مكانًا مقررًا, فليس ذلك بسبب بقائهما في طور الكمون وبروزهما في الأوقات العصيبة فقط؛

فالعنف الجسدي الذي تحتكره الدولة يشمل دومًا تقنيات السلطة, وهو مسجل في شبكة الأجهزة الانضباطية والأيديولوجية, ويصوغ مادية الجسد الاجتماعي الذي تؤثر به السلطة حتى عندما لا يمارس ممارسة مباشرة[٤٣].

ويتفق أندرو هيوود مع روبرت دال في التأكيد على أن السلطة بمعناها الواسع هي شكل من أشكال القوة, فهي الوسائل التي من خلالها يستطيع شخص ما أن يؤثر على سلوك شخص آخر, إلا أن القوة تتميز عن السلطة عادة بسبب الوسائل المتباينة التي من خلالها يتحقق الإذعان أو الطاعة. فبينما يمكن تعريف القوة على أنها القدرة على التأثير على سلوك الآخر, فإن السلطة يمكن فهمها على أنها الحق في القيام بذلك, إن القوة تحقق الإذعان من خلال القدرة على الإقناع, أو الضغط, أو التهديد, أو الإكراه, أو العنف. أما السلطة من ناحية أخرى فهي تعتمد على "حق في الحكم" مدرك ومفهوم, ويحدث الإذعان من خلال التزام أخلاقي ومعنوي من قبل المحكوم بأن يطيع[٤٤].

وهنا يتفق أندرو هيود مع حنة أرندت في التأكيد على أن السلطة تعتمد على الاعتراف "بواجب الطاعة" بحيث تنعكس ممارسة السلطة في الطاعة الآلية التي لا تنطوي على تردد أو مناقشة, إن التهديد, والإكراه, والعنف يتناقض بشكل صارخ مع السلطة, فبما أن الإكراه يعتمد على التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً, فإنه نقيض السلطة, وعندما تمارس الحكومة السلطة فإن مواطنيها يطيعون القانون بسلام وطواعية, وعندما لا تمنح الطاعة طواعية, فإن الحكومة تكون مجبرة على فرضها بالقوة[٤٥].

وفي ضوء ذلك يرى أندرو هيود أن تعريف الشرعية مهم للتمييز بين القوة والسلطة؛ فالشرعية هي الصفة التي تحول القوة العارية إلى سلطة شرعية, إنها تمنح إصدار الأوامر والقيادة رسميًا أو ملزمًا ما يضمن أن الطاعة تقوم على الواجب وليس على الخوف, وفي غياب الشرعية لا يستطيع الحكم الاستمرار إلا اعتمادًا على الخوف والإكراه بالتهديد والعنف[٤٦].

٢ – السلطة والنفوذ السياسي:-

ترتبط السلطة ارتباطًا وثيقًا أيضًا بفرض النفوذ السياسي؛ فالسلطة تحاط دائمًا ببريق من النفوذ يحصل عليه كل من يتولاها ويصبح جزءًا منها, وهذا النفوذ يمنح صاحبه الصلاحية التي تجعله يتصرف كما يشاء, وهذا النفوذ السياسي هو سلاح ذو حدين؛ حيث يكون إيجابيًا عندما يتم الاستفادة منه في تحقيق الصالح العام, وعندما يتم توجيه إجلال واحترام المواطنين لأصحاب النفوذ السياسي ـــ والذي يساعدهم هذا النفوذ على التأثير في المواطنين ـــ لتحقيق متطلبات هؤلاء المواطنين ومصالحهم, وقد يكون هذا النفوذ سلبيًا عندما يستغله أصحابه لتحقيق مصالحهم, وأهدافهم, ومطامعهم الشخصية فيتحول إلى أداة للقهر, والسيطرة, والإكراه بدلاً من أن يكون وسيلة للإصلاح والارتقاء, وإذا نظرنا إلى عصرنا الراهن نجد أن النفوذ المصاحب للسلطة لم يختلف كثيرًا عن العصور السابقة؛ إذ إنه النفوذ بالمعنى السلبي الذي يهدف أصحابه إلى تحقيق مصالحهم الشخصية وليس إلى تحقيق مصالح مواطنيهم, ولا يمنع ذلك من وجود بعض الأفراد المتولين للسلطة في كل زمان ومكان الذين استخدموا هذا النفوذ بالمعنى الإيجابي, فكان أداة فعالة تمكنوا من خلالها من تحقيق كل ما يحقق الرقي والنهوض, ولكن هؤلاء الأفراد هم قلة دائمًا, ولكي تكون لدينا سلطة حقيقية يجب أن يعي أصحاب النفوذ أن عليهم مسئولية هي أن يجعلوا من هذا النفوذ أداة مفيدة يتم التعويل عليها لتحقيق احتياجات ومصالح ومتطلبات هؤلاء الأفراد الذين يؤثرون فيهم, وقد عبر عن العلاقة بين السلطة وفرض النفوذ السياسي بعض المفكرين المعاصرين, ومنهم غوستاف لوبون (Gustave Le Bon ١٨٤١-١٩٣١), وماكس فيبر, وروبرت دال.

أكد غوستاف لوبون أن للنفوذ قوة لا تقف أمامها قوة أخرى, وكل سلطة سادت في الوجود سواء كانت سلطة الأفكار أو الرجال فهو السبب في قيامها وسيادتها, والنفوذ كلمة يعرف الجميع معناها ولكنها تستعمل استعمالات كثيرة, ولذلك لم يكن من السهل تعريفها[٤٧].

ويمكن أن يقال: إن النفوذ عبارة عن سلطة شخص أو عمل أو فكر يستولى بها على العقول, وتلك السلطة تعطل ملكة النقد, فتملأ النفس اندهاشًا واحترامًا, إلا أنه لابد أن

يكون من جنس الاجتذاب الذي يحدث في نفس الشخص النائم نومًا مغناطيسيًا, والنفوذ أعظم مقوم لكل سيادة في العالم إذ لولا هو ما ساد الآلهة والملوك[٤٨].

يتضح من ذلك أن النفوذ يتكون بعوامل شتى أهمها: النجاح فمتى نجح الآمر في أمره دانت له الناس, وبطلت معارضتهم له, وكذلك الفكر إذا تمكن من العقول, والدليل على أن النجاح أقوى عامل في تحصيل النفوذ أن هذا يذهب بذهاب ذاك.

وهنا يرى غوستاف لوبون أن زيادة النفوذ التي هي مقدمة الابتلاع تقع عندما يزول التوازن بين عناصر المجتمع, وحياة الأمة مثل حياة الأفراد لا تدوم إلا بتوازن قواها المتقابلة؛ فإذا أختل التوازن وقع المرض, وإذا أستمر الاختلال وقع الموت, فعندما كان التوازن يزول بين هذه الطبقات فتبتلع إحداها الأخرى كان الاضمحلال يصيب الطبقة المتغلبة أيضًا؛ وعليه فإن المبدأ القائل بالمحافظة على التوازن بين عناصر المجتمع, وبعدم ترويج عنصر على حساب العناصر الأخرى مبدأ سياسي أساسي[٤٩].

وهنا يتفق ماكس فيبر مع غوستاف لوبون في التأكيد على أن امتهان العمل السياسي يؤمن الشعور بالقوة حتى لو لم يشغل من يمتهن العمل السياسي إلا مراكز صورية متواضعة, فقد يشعر بممارسته بالتأثير في الناس الآخرين, وبالمشاركة في السلطة عليهم, بل إنه قد ينتابه قبل أي شيء آخر الشعور بأنه يمسك بيده بعصب مهم من أحداث التاريخ, وهذا ما يجعله يشعر أخيرًا أنه يتعالى على مسار الحياة اليومية[٥٠].

في ضوء ذلك يؤكد ماكس فيبر أن السياسي يعمل من أجل السعي إلى السلطة بوصفها وسيلة لابد منها, إن "غريزة السلطة" – كما يعبر عن ذلك عادة – هي في الواقع إحدى الصفات الطبيعية التي يتميز بها, إلا أن الخطأ الجسيم الذي يقترفه تجاه دعوته المهنية يبدأ عندما يصبح السعي إلى السلطة سعيًا لا غرض له, وموضوعًا لا يفيد إلا إشباع نشوة خاصة بدلاً من أن يكرس نفسه كليًا لخدمة "القضية". إن عدم الالتزام بقضية معينة تجعله أقرب إلى السعي إلى المظهر البراق من السلطة بدلاً من السعي إلى السلطة الفعلية, أما انعدام الحس بالمسئولية فيعني عدم التمتع بالسلطة إلا من أجل السلطة ودون ربطها بأي هدف[٥١].

من هنا فإن سلطة صاحب النفوذ السياسي تجعل منه زعيمًا على مجموعة من التابعين الخاضعين لإرادته, والمنفذين فقط لأوامره لما لديه من سلطة كاريزمية لا يملك الجميع أمام بريقها إلا السمع والطاعة, وهذه الكاريزما التي يمتلكها صاحب النفوذ السياسي لا ترتبط بأي آليات مؤسسية؛ إذ أنها متأصلة في الشخص, ولا يمكن اكتسابها من آخرين عن طريق التدريب الرسمي, أو النقل الوراثي, أو غير ذلك[٥٢].

ولكي يكون الشخص قادرًا على فرض النفوذ السياسي يجب أن يمتلك مجموعة من الصفات التي يتم النظر إليها على أنها خارقة, أو استثنائية, أو بشكل أكثر تحديدًا مجموعة من الصفات التي لا يمتلكها الأشخاص الآخرون لكي يكون قادرًا على التأثير فيهم, وحملهم على تنفيذ كل ما يريد. ومن أهم هذه الصفات؛ التمتع بالثقة المطلقة من قبل أتباعه, ومن ثم يكون مقبولاً من الجميع, ويتم بمقتضى هذا القبول طاعة أوامره. وهذا ما يسمى تفاعل القائد والأتباع الذي يشكل هذه العلاقة الخاصة التي يمارس فيها الزعيم السلطة النهائية, ويكون فيها لدى الأتباع ميلٌ إلى الاستسلام لإرادة الزعيم, ويعتمدون بشكل كامل على السلطة النهائية لهذا الزعيم[٥٣].

ومن الصفات التي يجب أن يتحلى بها أيضًا صاحب النفوذ السياسي؛ أن يمتلك القدرة على ترسيخ اللوائح المعيارية والضوابط الإجرائية؛ لأنه من خلال هذه اللوائح والإجراءات سوف يتمكن من فرض السلطة المطلقة التي يطمح إليها, ومن الصفات أيضًا؛ أن يمتلك القدرة على تشكيل المجتمع العاطفي الذي يكون ملزمًا للتفاني الشخصي تجاهه, ويعاونه في إنجاز هذه المهمة مجموعة من الوكلاء الذين يتم اختيارهم بعناية لتنفيذها, ومن الصفات كذلك؛ أن يكون صاحب النفوذ السياسي قادرًا على أن يثبت وجوده بجدارة, وأن يحقق نجاحًا باهرًا, وسوف يمكنه من ذلك قدرته على إفادة أتباعه؛ لأنه دون هذا النجاح سوف تختفي سلطته, وبالتالي سيختفي معها قدرته على فرض النفوذ السياسي[٥٤].

أما روبرت دال فرأى أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف مصطلحات النفوذ, ولا حول الطريقة التي تستخدم بها لا في لغة التعامل العادية ولا في علم السياسة, وبالرغم من أن مصطلحات النفوذ كانت دائمًا وعلى مر العصور محورية في التحليل السياسي, فإنه يبدو أن

معظم المنظرين افترضوا ــ كما فعل أرسطو ــ أن هذه المصطلحات لا تحتاج إلى توضيح كبير على أساس أن معناها يسهل فهمه حتى على الأشخاص العاديين[٥٥].

وفي ضوء ذلك يرى روبرت دال أن النفوذ هو علاقة بين فاعلين حيث تؤثر احتياجات, أو رغبات, أو تفضيلات, أو نوايا فاعل أو أكثر على تصرفات أو نوازع التصرف لدى فاعل آخر أو أكثر, ثم يوحد بين القوة والنفوذ مؤكدًا أننا إذا لم نستطع أن نقيس القوة بطريقة مرضية, فلن نكون قادرين على وصف النفوذ النسبي الذي يتمتع به الفاعلون المختلفون في النظام السياسي, أو وصف النفوذ الذي يمارسه نفس الفاعل في أوقات أو ظروف مختلفة[٥٦].

هنا يتفق روبرت دال مع ماكس فيبر في التأكيد على أن بعض أعضاء النظام السياسي يسعون إلى اكتساب قدرة على التأثير في السياسات, والأحكام, والقرارات التي تطبقها الحكومة أي النفوذ السياسي, والناس لا يسعون بالضرورة وراء النفوذ السياسي في حد ذاته, ولكن لأن التحكم في الحكومة يساعدهم على تحقيق غاية أو أكثر من غاياتهم. فالتحكم في الحكومة هو وسيلة شائعة جدًا لتحقيق المرء لغاياته وقيمه إلى الحد الذي يجعل من الصعب تخيل وجود نظام سياسي خال من سعي الأفراد من أجل القوة[٥٧].

يتوزع النفوذ السياسي بصورة غير متكافئة بين أعضاء النظام السياسي, ومن الواضح أن هذا الافتراض شديد الارتباط بالموارد؛ ولأن بعض الأفراد لديهم موارد أكثر يستطيعون من خلالها التأثير في الحكومة, فإنه يكون من السهل عليهم أن يمارسوا تأثيرًا أكبر على الحكومة لو أرادوا ذلك وحينما يريدون؛ فالأشخاص الذين لديهم قدرة أكبر على التأثير في الحكومة يستطيعون استخدام نفوذهم هذا ليحققوا تحكمًا في موارد سياسية أكثر[٥٨].

٣ – السلطة والهيمنة:-

ترتبط السلطة ارتباطا وثيقًا بفرض الهيمنة, وهذا الأمر لم يختلف أيضًا عن العصور السابقة؛ فالرغبة في الهيمنة من أهم الركائز التي تقوم عليها السلطة منذ القدم وحتى وقتنا الراهن, فعلى الرغم من الزعم القائل بأننا في عصر الحريات الذي لم يعد فيه وجود للهيمنة, فإن واقع السلطة في كل مكان والممارسات الفعلية التي تقوم بها تثبت بما لا يدع مجالاً للشك عدم صحة هذا الزعم؛ لقد استفادت السلطات في كل مكان من ما يشهده عصرنا الراهن

من تطور في الأساليب والتقنيات, والذي جعلها تطور من طرق الهيمنة وأساليبها؛ لكي تتلاءم مع طبيعة العصر ومقتضياته, فأصبحت تمارس الهيمنة في الوقت الذي تعلن فيه بكل صراحة ووضوح أنها ترفض كل هيمنة, وبذلك استطاعت أن تخترق كل جزء من أجزاء حياة الفرد والمجتمع دون أن تشعرنا بذلك, والشيء الجوهري الذي جعلها تنجح في مهمتها يكمن في قدرتها على أن تزيد من فاعلية وسائل التحكم والسيطرة, فإن كان فيما مضى يتم فرض الهيمنة من خلال التعويل على منطق السمع والطاعة دون نقاش أو مجادلة, فإن هذا المنطق لم يتغير ولكن الذي تغير في وقتنا الراهن هو الأسلوب الذي يتم به تطبيق هذا المنطق.

وبما أننا في عصر الحريات التي لا يمكن فيها منع الناس من الحديث وإبداء آرائهم في كل شيء حتى في المسائل الخاصة بالسلطة, فإن الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تؤتي ثمارها لكي تتمكن كل سلطة من فرض هيمنتها هي اختراق العقول من خلال التحكم في مصادر المعلومات التي تنقل لنا منطق السلطات القائمة وفكرها, بحيث يتم إقناعنا بأن منطقها وفكرها هو نفس منطقنا وفكرنا, وأن كل ما يخالفه لا يمكن أن يكون موضع قبول من قبلنا؛ لأن هذه السلطات جاءت من أجلنا, ولا تسعى إلا إلى ما يحقق الصالح لنا.

يتضح من ذلك أنه إذا كان هناك اعتقاد بأن زمن الهيمنة قد انتهى بانتهاء السلطات المطلقة التي كان يمسك بزمامها ملوك مستبدون, فإن الواقع المعاش يثبت خطأ هذا الاعتقاد؛ فقد أصبح للهيمنة وجود أكبر من أي وقت مضى, وإن كان هناك اختلاف في الطرق المتبعة فإن أساليب الهيمنة في العصور السابقة كانت محدودة ومعروفة وظاهرة للعيان, أما اليوم فقد تعددت طرقها وتطورت أساليبها وتقنياتها بدرجة يصعب حصرها, ومما يزيد الأمر سوءًا أنها أصبحت مستترة رغم وجودها الطاغي في كل مكان, وقد انتبه الكثير من المفكرين المعاصرين إلى خطورة ذلك, محاولين الكشف عن السلطات المهيمنة, والأساليب والطرق التي تمكن هذه السلطات من فرض هيمنتها على كل جزء من أجزاء المجتمع, والحلول الفعالة التي يمكن التعويل عليها للقضاء على كل هيمنة, ومن ابرز هؤلاء المفكرين: غوستاف لوبون, وماكس فيبر, وبرتراند راسل, وهارولد لاسكي, وهاربرت

ماركيوز(Herbert Marcuse١٨٩٨-١٩٧٩), وإريك فروم(Erich Fromm١٩٠٠-١٩٨٠), وحنة أرندت, وإدغار موران(Edgar Morin١٩٢١-٢٠٠١), وميشيل فوكو, ونيكولاس بولانتزاس, وتوين فان دايك.

رأى غوستاف لوبون أن نظام الدولة يحاكي نظام الملكية المطلق السابق, وهو أشد وطأة منه, والحكومة لتذبذبها المتواصل واضطهادها كثيرًا من طبقات الأمة أصبحت ثقيلة شديدة الوطأة ممقوتة من الذين بغت عليهم, وهي باستطاعتها – على الرغم من خرقها حرمة المعتقدات, وإرهاقها مصالح الناس, وسخرها من الشعب بما تلقيه فيه من أوهام يتعذر تحقيقها – أن تبقى صاحبة الأمر والنهي؛ لذا نرى سلطانها الواسع في الظاهر, والمناقض بالحقيقة لأي مثل أعلى تحت رحمة المصادفات والطوارئ[٥٩].

وهنا يؤكد غوستاف لوبون أن الاستمرار في سَنّ هذه القوانين واللوائح المقيدة لحرية الناس, والتي تحيط بكل حركة من حركاتهم ــ وإن صغرت ــ بسور من الإجراءات الصارمة من شأنه أن يضيق دائرة العمل الذي لا قيد فيه, لكن الأمم قد خدعت في خيالها, فحسبت أن الإكثار من القوانين هو توكيد لضمان الحرية والمساواة, وصارت تقبل كل يوم ثِقَلاً. على أنها لا مهرب, ونتيجة هذا الرضا فإن التعود على احتمال النّير كل يوم يفضي بها إلى تطلبه, وفقدان ملكة الإقدام, وقتل العزيمة, ومن ثم تصبح حينئذ أثرًا بعد عين, والآلات تنفعل بحركة غيرها لا إرادة ولا صلابة ولا قوة[٦٠].

إن سَنَّ تلك القوانين المقيدة ينتج حتمًا زيادة عدد الموظفين المكلفين بتنفيذها, ثم هو يقوي نفوذهم, والنتيجة هي أن يصبح هؤلاء الموظفون سادة البلاد المتمدنة الحقيقيين؛ لأن طائفتهم هي التي لا ينالها أثر التقلبات المستمرة التي تطرأ على حكومة بلاد, ولذلك كانت سيطرتها شديدة على قدر ثبوت قدمها في الوظائف, فهي الطائفة الوحيدة التي لا تبعة عليها من أعمالها ولا شخصية لأحد في مجموعها, وهي باقية على الدوام[٦١].

وكلما ازداد عدم اهتمام الأفراد وضعفهم اشتدت سطوة الحكومة وقويت شوكتها بالضرورة, وحينها تضطر إلى إبدال إقدامهم على الأعمال بإقدامها, والقيام مقامهم في الأخذ بيد المشروعات كلها, والتدخل في تنظيم سير الأفراد دونهم لأنهم أضاعوا ملكة ذلك

كله, وتصبح الحكومة مكلفة بأن تعمل كل شيء, وتحمي كل شيء فتصير إلهًا قادرًا, إلا أن التجربة دلت على أن قدرة مثل هذا الإله لم تكن قوية و لم تدم إلا قليلاً[٦٢].

أما ماكس فيبر فرأى أن الهيمنة تفترض في الأساس أن هؤلاء الذين يخضعون للهيمنة يكونون إلى حد ما مدينين لهذا النظام؛ فهؤلاء الذين يطيعون نظام يفعلون ذلك طواعية إلى حد كبير, فلا يمكن لأي نظام هيمنة أن يحافظ على بقائه إذا كان مدفوعًا فقط من خلال عادات, أو مزايا شخصية, أو حتى من خلال الارتباط الفعلي والمثالي من جانب أولئك الخاضعين للسلطة؛ ذلك أن كلّ شكل حقيقي من أشكال الهيمنة يتضمن الحد الأدنى من الامتثال الطوعي الذي يرى المصلحة في الطاعة, وبالتالي فإن العادات والمزايا الشخصية تكون دوافع فعلية أو مثالية بحتة للتضامن لا تشكل أساسًا يمكن الاعتماد عليه بدرجة كافية لفرض هيمنة ما؛ أي أن أساس أي نظام هو الاعتقاد بشرعية هذا النظام, وهذه الشرعية هي التي تمكن أي نظام من فرض الهيمنة التي يطمح إليها[٦٣].

وهنا يؤكد فيبر أن المجموعات المهيمنة ليست متميزة ومتفوقة بالفعل, وإنما يكمن تفوقهم في امتثال الطاعة لأسطورة تفوقهم التي يتم ترسيخها من قبل السلطة التي تقنع الجميع بقبولها والامتثال لها, ولكن هؤلاء الذين يطيعون الأوامر عادة ما يشككون في هؤلاء الذين يبررون هيمنة تفوقهم من خلال أسطورة, وبالتالي فإن إيمانهم به من المرجح أن يكون إيمانًا سلبيًا؛ فهم يتمكنون من فرض هيمنتهم بسبب القناعة الموجودة لدى المهيمن عليهم بأن ما يفعلونه أفضل من البدائل الأخرى الممكنة, وليس بسبب إيمان حقيقي وإيجابي بأحقيتهم في الهيمنة التي يفرضونها[٦٤].

وهنا يتفق ماكس فيبر مع غوستاف لوبون في التأكيد على أن القصة تكون مختلفة بالنسبة للموظفين, إذ إنه في كل مجتمع معقد يتم ممارسة الهيمنة من خلال الموظفين, وعلى العكس من الأشخاص العاديين فإنه من المفترض أن يكون لدى الموظفين إيمان إيجابي وحقيقي بالأساطير التي تبرر سلطة الهيمنة الشرعية؛ فإذا فقد الموظفون إيمانهم الإيجابي بأسطورة الهيمنة فإن شرعية النظام تكون معرضة للخطر, وبذلك يصبح الهدف من مفهوم الشرعية أن يفسر الطرق المختلفة التي تعمل بها الهيمنة عبر التاريخ الإنساني[٦٥].

ويتفق برتراند راسل مع غوستاف لوبون في التأكيد على أن أكثر مؤسساتنا تأسست على الظلم والتسلط, ولا يمكن أن نتحمل الاضطهاد والامتهان الذي نكسبه من تلك المؤسسات إلا إذا أغلقنا قلوبنا ضد التعاطف وعقولنا ضد الحقيقة[٦٦].

وإذا نظرنا إلى العالم المعاصر نجد أن كلاً من الملكية الخاصة والدولة اللتين هما أكثر المؤسسات سيطرة يزيد من فقدان الحيوية التي يشكو العالم منها بشكل مضطرد, تتعلق هاتان المؤسستان ببعضهما تعلقًا وثيقًا, لكن الحرية التي نطمح إليها تجعل كل فرد تقريبًا حرًّا, ونستطيع تحقيق مثل هذه الحرية ليس بمحو وجود قوة الدولة محوًا كليًا, بل بوضع أكبر حد ممكن لمناسبات استخدامها[٦٧].

من هنا يؤكد راسل أن الأنبياء والحكماء الذين يرجع إليهم الفضل في الاهتمام بالتقدم الأخلاقي مع أن معظمهم لم يكرموا في زمانهم كانوا مع ذلك غير ممنوعين من القيام بعملهم, أما في الدولة الاستبدادية الحديثة, فالأمور أسوأ مما كانت أيام سقراط أو أيام الإنجيليين؛ ففي الدولة الاستبدادية لا يعدم المبدع الذي لا تروق الحكومة أفكاره وآراءه, ولكنه يمنع كليًا من نشر مذهبه. إن الإبداع في مجتمع كهذا لا يمكن أن يصدر إلا عن الحكومة وحدها, والحكومة الآن كما في الماضي لا يحتمل أن تستحسن شيئًا يناقض مصالحها المباشرة, وفي الدولة الاستبدادية تكون حوادث كمثل ظهور البوذية والمسيحية غير ممكنة, ولا يستطيع المصلح الأخلاقي ولو بذل أعظم الأعمال البطولية أن يكسب أي تأثير مهما بلغ من الضآلة, وهذه ظاهرة جديدة في التاريخ الإنساني جاءت بها السيطرة المتزايدة على الأفراد التي هيأها تكنيك الحكم الحديث, إنها ظاهرة خطيرة وهي توضح إلى أي مدى سيكون نظام الحكم الاستبدادي مدمرًا لكل نوع من أنواع التقدم الأخلاقي, قلما يستطيع الفرد ذو الإمكانات الممتازة أن يأمل في أيامنا أن يحقق شأنًا عظيمًا, أو تأثيرًا اجتماعيًا كبيرًا كما في الأزمنة السالفة لو كرس نفسه للفن, أو للإصلاح الديني, أو الأخلاقي[٦٨].

وهنا يتساءل راسل لماذا يرضخ الناس لسلطة الدولة؟ ويرى أن هناك أسبابًا متعددة يعود بعضها إلى التقليد وبعضها الآخر يرجع إلى أشياء حاضرة وحرجة جدًا, السبب التقليدي

لطاعة الدولة هو الخضوع الشخصي للسلطان أو الحاكم؛ نمت الدول الأوروبية على مخلفات النظام الإقطاعي إذ أن أراضيها كانت مقاطعات يمتلكها سادة الإقطاع. لقد اندثر مصدر هذه الطاعة التقليدية, لكن لا يزال الإحساس القبلي أو العصبية الذي كان دائمًا أساس طاعة الحاكم قويًا, وهو يشكل الآن الدعامة الأولى لسلطة الدولة[٦٩].

وفيما يتعلق بالأسباب الحالية نجد أن الدولة المعاصرة ضارة وذلك بسبب كبرها الذي يرهب الفرد ويذهله, لا يقدر المواطن الذي لا ترضيه أهداف دولته أن يتأمل في إقناعها بتبني غايات تظهر له أفضل من غاياتها إلا إذا تمتع بمواهب نادرة, ومن ثم يستطيع عدد قليل من المواطنين البارزين في البلدان الديمقراطية أن يحلّ كلّ المشاكل ما عدا جزءًا بسيطًا منها, ويترك تقرير ما تبقى من مشاكل إلى نتائج الاقتراع العام الذي تسوده فوضى الجماهير المتحمسة لا للانطلاقة الفردية, فقد تترك الدولة الحديثة مجالاً صغيرًا للانطلاق الفردي إذا ما قيست مع الدول الصغيرة في اليونان القديمة وفي إيطاليا القرون الوسطى, ولهذا فهي تعجز عن تنمية شعور الناس بقدرتهم على توجيه مصيرهم السياسي, وبالتالي فإن من يحصل على السلطة في الدول الحديثة هم رجال ذوو طموح يفوق العادة, رجال متعطشون إلى تلك السيطرة الممتزجة بصناعة الحنكة في السياسة واصطناع الغموض في المفاوضات, وما تبقى من الناس طموحهم شعور بالعجز (وعدم المقدرة), وثبوط العزيمة[٧٠].

وللخروج من هذا المأزق وللتخلص من كل هيمنة يرى راسل أن الناس كالأشجار يتطلب نموهم أرضًا وقدرًا وافيًا من الحرية من الطغيان, وقد تساعد المؤسسات السياسية في تحقيق هذا المطلب أو في إعاقته, ولكن الحصول على الأرض والحرية اللتين يتطلبهما نمو الإنسان هو أصعب بآلاف المرات من الحصول على الأرض والحرية اللتين يتطلبهما نمو الأشجار, والنمو الذي يطمح الإنسان في الحصول عليه غير قابل للتحديد أو البرهان؛ إذ أنه بمنتهى الدقة وفى غاية التعقيد لا يمكن أن يحس إلا بحدس مرهف, ولا يمكن أن يدرك إلا بشيء من عدم الوضوح بواسطة المخيلة والاحترام, إنه لا يعتمد بشكل رئيس على البيئة الطبيعية فقط, بل كذلك على المعتقدات والعواطف, وعلى فرص العمل, وعلى حياة المجتمع

بأكملها, وإذا كان للمجتمع العضوي أن ينمو فإنه من الضروري أن تتغير مؤسساتنا بشكل جذري لكي تجسد الاحترام الجديد للفرد ولحقوقه[٧١].

ومن ثم يتوقف نمو الفرد الصحيح على الاحتكاك الكثير الوجوه مع الناس الآخرين, والمفروض في ذلك الاحتكاك أن يكون من صلب التعاون الحر, وليس خدمة إجبارية. وعندما كان الإيمان بالتسلط حيًّا كان التعاون الحر متماشيًا مع عدم المساواة والخضوع, ولكن المساواة والحرية ضروريتان الآن, فإذا لم تُبن المؤسسات على قتل النمو الشخصي, فمن الأولى أن تُبنى على التعامل الاختياري قدر الإمكان, وليس على قوة القانون أو التسلط التقليدي عند محتكري السلطة[٧٢].

إذا كان للبيئة أن تساعد نمو الناس الطبيعي وليس أن تعيقه, وإذا كان لأكثر رغباتهم وحاجاتهم أن تجد كفاية فعلى المؤسسات السياسية أن تضم إلى أقصى حد ممكن غايات مشتركة, وأن ترعى المحبة الغريزية, حيث تتعلق هاتان الغايتان تعلقًا وثيقًا بعضها ببعض؛ إذ لا يوجد شيء أكثر فتكًا بالمحبة الغريزية من وجود غايات ساء نموها وحاجات منع اكتفاؤها, وليس هناك شيء مثل المحبة الغريزية يجعل التعاون سهلاً من أجل أهداف مشتركة, فعندما لا يجد الإنسان شيئًا يحجب نموه يبقى احترامه لذاته سليمًا, ولا يجد ضرورة لأن يعد الآخرين أعداءه, ولكن عندما يعاق نموه لأي سبب من الأسباب أو عندما يفرض عليه أن ينمو بشكل ملتو وغير طبيعي تصور له غريزته البيئة عدوًا فيمتلئ كراهية لها, وعندئذ يهجره حب الحياة ويأخذ الحقد مكان الشعور بالصداقة, ولن نحقق الحرية قبل أن نقطع شوطًا بعيدًا في تحطيم معارج الحقد[٧٣].

أما هارولد لاسكي فرأى أنه في كل أنحاء العالم هناك أفراد أحرار يرغبون في القضاء على كل هيمنة, وعلى كل المؤيدين لها والمدافعين عنها, وهؤلاء الأفراد يحركهم الإيمان المتحمس العميق بالمبادئ الأساسية التي لا غنى عنها لقيام أي حضارة إنسانية يمكن أن يحيا البشر في ظلها وأهمها؛ سيادة القانون بدلاً من تسلط الاستبداد, والحق في حرية التفكير والتصرف بدلا من الحرية المطلقة التي يتمتع بها القلة دون سواهم, والتعاون الحرّ عن طريق الاتحاد الإرادي بدلاً من الإخضاع القسري. وقد أدى هذا الإيمان بالحرية على مر العصور إلى

التصدي لكل هيمنة, وإلى الوقوف في وجه كل الدكتاتوريين الذين يرغبون في أن تكون لهم السلطة المطلقة سواء كان ذلك في الإمبراطوريات القديمة أو الدول الحديثة. فهناك إصرار على المعركة بدلاً من الاستسلام لكل سلطة ترغب في فرض هيمنتها, وهذا الكفاح الطويل الذي يقوده ضمير العالم الحر يزرع في كل يوم أمل جديد بقدرة الأفراد الأحرار على الصمود أمام كل سلطة مهيمنة[٧٤].

وهنا يتفق هارولد لاسكي مع برتراند راسل في التأكيد على أن السلطة السياسية تدافع دائمًا عن الوضع الراهن بوصفه الخير المشترك؛ فهي من يحدد هذا الخير, وتجبر الجميع على الإقرار به[٧٥].

ولكي يتم القضاء على كل هيمنة يرى لاسكي أن سلطة صنع القرار يجب أن يتم أخذها من الدولة صاحبة السيادة الاسمية, وأن يتم اتخاذ القرار من قبل المعنيين به مباشرة, وهذا سوف يتطلب أولاً: نظام الوحدات الوظيفية التي ستنقل المصالح المحددة الخاصة بالصناعات والمهن, وثانيًا: الإبقاء على المستويات الجغرافية للحكومة بهدف حماية الاحتياجات المشتركة الخاصة بأفراد في أماكن معينة, وثالثًا: دور الحكومة المركزية الذي يضمن أن الهياكل الوظيفية والجغرافية لا تعمل على حساب المجتمع الأوسع[٧٦].

ومعنى ذلك أنه لابد من وجود الدولة التعددية التي سيكون بمقدورها القضاء على زيف وحدة الدولة المفترضة العلة التي تقف وراء كل هيمنة؛ فالدولة الأحادية هي هيكل هرمي يتم فيه تجميع السلطة في نهاية المطاف في مركز محدد, وهذه المركزية تتصف بأنها غير كاملة إداريًّا وغير ملائمة أخلاقيًّا, ومن ثم فإن الحكم الذاتي سوف يوفر الطريق إلى نظام يعكس الطبيعة التعددية للمجتمع[٧٧].

أما هاربرت ماركيوز فرأي أن العقلانية التكنولوجية تسفر النقاب عن طابعها السياسي في الوقت نفسه الذي تغدو فيه أعظم ناقل لأكمل سيطرة بخلقها عالماً كلياً استبداديًا بكل ما في الكلمة من معنى, عالمًا يكون فيه المجتمع والطبيعة الروح والجسد في حالة استنفار وتعبئة دائمة للذود عن ذلك العالم نفسه, وبذلك أصبح نمط الحرية السائد هو العبودية, ونمط المساواة السائد هو اللامساواة المفروضة فرضًا [٧٨].

أما ما هو جديد نسبيًا فهو أن الرأي العام والخاص بات يقبل بصورة عامة بهذه الأكاذيب, وأن بشاعة مضمونها لم تعد ظاهرة للأنظار؛ إن غزو هذه اللغة وفاعليتها شهادة على انتصار المجتمع على التناقضات التي ينطوي عليها, وعلى أن هذه التناقضات تتجدد من غير أن تفجر النظام الاجتماعي؛ ذلك اليوم يكون منطق أي مجتمع في وسعه الاستغناء عن المنطق, إنه أساس متين لغاية تفسح المجال أمام وجود عالم للإنشاء تتصالح فيه المتعارضات[٧٩].

واليوم ما تزال السيطرة قائمة, ولقد أخذت طابعًا أكثر شمولاً بفضل التكنولوجيا؛ فالتكنولوجيا تبرر ابتلاع السلطة السياسية من خلال امتدادها إلى كل دوائر الثقافة[٨٠].

إن التكنولوجيا المعاصرة تضفي صيغة عقلانية على ما يعانيه الإنسان من نقص في الحرية, وتقيم البرهان على أنه يستحيل "تقنيًا" أن يكون الإنسان سيد نفسه, أو أن يختار أسلوب حياته؛ إن العقلانية التكنولوجية لا تضع شرعية السيطرة موضع اتهام, وإنما هي تحميها بالأحرى[٨١].

ولحل هذه المشكلة وللتخلص من كل هيمنة يرى هاربرت ماركيوز أن التغير النوعي يقتضي تغير الأسس التقنية التي يقوم عليها المجتمع؛ تلك الأسس التقنية التي تمكن المؤسسات الاقتصادية والسياسية من أن تفرض على الإنسان بوصفه موضوع استغلال "طبيعة ثانية", حيث إن تقنيات الحديثة هي تقنيات سياسية, ومن هنا فإنها تدين سلفًا لأهداف العقل والحرية[٨٢].

إن التلبيات التي يحققها مجتمع غير حر تسبب ضياعًا في الوعي, وتميل إلى أن تخلق ضميرًا سعيدًا يقبل بمساوئ ذلك المجتمع, وهذا الضمير السعيد دليل على أن صحو الفكر والاستقلال الذاتي هما في سبيلهما إلى الضياع, وبالمقابل فإن التسامي يتطلب وجود صحو فكر واستقلال ذاتي رفيعين[٨٣].

أما إريك فروم فرأى أننا إذا نظرنا إلى الاختلاف بين السلطة العقلية وغير العقلية رأينا أن المجتمع الغربي كان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يتميز بامتزاج كلا النوعين من السلطة, والمشترك في كلتا السلطتين العقلية وغير العقلية, هو أنها سلطة معلومة, فأنت

تعرف من يأمر وينهى؛ الأب, والمعلم, والرئيس في العمل, والملك, والضابط, والكاهن, والله, والقانون, والضمير الأخلاقي, وقد تكون الأوامر والنواهي معقولة أو غير معقولة شديدة أو متساهلة, وقد أطيعها أو أتمرد عليها, فأنا أعلم دائمًا أن هناك سلطة موجودة, أعلم ما هي؟ وماذا تريد؟ وماذا ينجم عن إذعاني لها أو تمردي عليها؟[٨٤].

وفي منتصف القرن العشرين بدلت السلطة صفتها المميزة, فأصبحت سلطة غير معلومة, سلطة مجهولة غير مرئية اغترابية, فلا مطالبة من أحد من شخص, ولا من فكرة, ولا قانون أخلاقي, ومع ذلك فنحن جميعًا نمتثل كما من عادة الناس في مجتمع تسلطي بشدة أن يمتثلوا, وفي الحقيقة لا شيء هو السلطة إلا "هي", فماذا تكون؟ هل هي الربح؟ أم الضرورات الاقتصادية؟ أم السوق؟ أم الفهم المشترك؟ أم الرأي العام؟ أم ما يفعله "لل رء" ويفكر فيه ويشعر به؟ إن قوانين السلطة المجهولة غير مرئية مثلها مثل قوانين السوق لا يمكن أن تهاجم, من يستطيع أن يهاجم غير المرئي؟ من في وسعه أن يتمرد على لا شيء؟ واختفاء السلطة المعلومة ملحوظ بوضوح في كل نواحي الحياة[٨٥].

أما حنة أرندت فرأت أن نشأة الحركات الشمولية, والفاشية, والشيوعية حدث على أثر الانهيار العام والأكثر عمقًا لكل السلطات التقليدية, فكان هذا الانهيار نتيجة مباشرة لوجود هذه الحركات والأنظمة الشمولية ذاتها؛ فقد وجدت هذه الأنظمة المناخ السياسي والاجتماعي العام الذي ساعدها على الظهور؛ لتصبح الأداة الجديدة التي تم من خلالها القضاء على كل سلطة حقيقية, والتي تم من خلالها فرض كل هيمنة ممكنة[٨٦].

وفي ضوء ذلك ترى حنة أرندت أن أهم ما يميز القرن العشرين يتمثل في ظهور أشكال الحكومة السلطوية, ومن ثم أشكال الحكومة المستبدة, والتي يكون حكمها مستمد من هياكل استبدادية ابتكرت وطورت أنماط جديدة من الدكتاتورية والطغيان لم تكن معروفة من قبل, وعلى الرغم من أن الطغيان وأشكال الحكومة المستبدة قديمة جدًا, فإن الجديد في هذا العصر هو الهيمنة الشمولية, والمطالبة بأن تكون هيمنة كلية تمتد لتشمل كل نواحي الحياة, ولا تكون فقط هيمنة سياسية[٨٧].

وعلى العكس من الدكتاتوريين القدماء الذين كانت أفكارهم عن الحرية أقل تطورًا بكثير, فإن القائد الشمولي يبرر كل أفعاله بحجة أنها تكون ضرورية للحرية, فهو ليس ضد الحرية ولا حتى تقييدها, لكن المشكلة هي أن مفهومه عن الحرية يكون مختلفًا بشكل جذري عن مفهوم الحرية الخاص بالعالم غير الشمولي[٨٨].

أما إدغار موران فرأى أنه لإدراك مفهوم الدولة يجب إدراك مفهوم جهاز الدولة؛ فالجهاز هو آلة تحكم وسيطرة ترسل المعلومة وتضع برامج, وبذلك تتحكم بالطاقة المادية والبشرية, وتدخل الآلة قرارها في وسط عديم الشكل أو غير متجانس, وهكذا يمكن لجهاز الدولة أن يسيطر على سكان مختلفين جدًا[٨٩].

وهنا يتفق إدغار موران مع برتراند راسل في التأكيد على أنه منذ الإمبراطوريات القديمة حتى الأمم الحديثة تشكل الدولة جهاز التحكم والسيطرة المركزي للمجتمع, وتنبثق سلطته من المعرفة, والقرار, والهيمنة, والاضطهاد[٩٠].

وهنا يتفق ادغار موران مع إريك فروم في التأكيد على أن الدولة قد مارست الاستعباد على نحو أكثر اتساعًا وعمقًا من الإخضاع, وتتغلغل سلطتها في ذهن الفرد مستفيدة من مبدأ الاندماج الذي يتيح لكل شخص الاندماج في مجموعة "نحن", وتحفر غاياتها في قلب استقلالية الفرد ذاته, ويحتفظ المستعبد بعد أن أصبح ذاتًا؛ أي أنه أصبح خاضعًا بكفاءاته واستقلاليته الخاصة لكنه مستعد لإطاعة الدولة التي يجسدها في أغلب الأحيان[٩١].

وتتخذ هيمنة الدولة أشكال مجسات ابتداء من الضغط الخارجي على الجسد حتى الاستعباد الداخلي للذهن, وذلك من خلال توحيد القسر المادي والاستحواذ النفسي, والترهيب المسلح, والترهيب المقدس[٩٢].

وإذا أردنا أن نحد إلى أدنى حد من قسر السلطة, فإن الشعور بالتضامن والتآزر الذي يحياه الأفراد هو وحده الذي يمكن أن يضمن التماسك الاجتماعي, وكنتيجة طبيعية فإن السلطة القسرية غير كافية للحفاظ على وحدة المجتمع؛ إذ لا مناص من وجود الجماعة, والجماعة تنطوي على شعور بالتضامن والحب لدى أفرادها[٩٣].

إن كل مجتمع هو وسط للمصالح, والنزاعات, والتحالفات, والمصالح والنزاعات ليست ظواهر مرضية ينبغي التخلص منها؛ إذ ينبغي أن تنظم ويسيطر عليها لا بوساطة قانون سلطة عليا فحسب, بل أيضًا من خلال علاقات تضامنية؛ فإن مجتمعًا معقدًا جدًا لا يمكن أن يحافظ على انسجامه إلا إذا أدرك رعاياه وحدة مصيرهم[٩٤].

ويتفق ميشيل فوكو مع إريك فروم في التأكيد على أن السلطة حاضرة في كل مكان: ليس لأنها تمتاز بتجميع كل شيء ضمن وحدتها التي لا تقهر, بل لأنها تنتج ذاتها في كل لحظة, وفي كل نقطة أو بالأحرى في كل علاقة من نقطة إلى أخرى؛ فالسلطة في كل مكان ليس لأنها تشمل كل شيء, بل لأنها تأتي من كل مكان, والسلطة في ما تتصف به من استمرار, وتكرار, وجمود, وإعادة إنتاج ذاتي ليست سوى النتيجة العامة التي تبرز انطلاقًا من جميع هذه العناصر المتحركة, والتسلسل الذي يرتكز إلى كل عنصر من هذه العناصر ويحاول في المقابل تثبيتها؛ وعليه فالسلطة ليست مؤسسة, وليست بنية, وليست قدرة معينة يتمتع بها بعضهم, وإنما هي الاسم الذي يطلق على وضع إستراتيجي معقد في مجتمع معين[٩٥].

إن علاقات القوى المتعددة التي تتكون وتفعل فعلها في أجهزة الإنتاج, والعائلات, والجماعات الضيقة, والمؤسسات إنما تفيد بوصفها ركيزة لتوليد آثار تقسيمية كبيرة تجتاز الجسم الاجتماعي كله, وعندئذ تكون هذه الآثار التقسيمية خط قوة بشكل عام يخترق المجابهات المحلية ويربط فيما بينها, وبالمقابل يجرى بشأنها عمليات إعادة توزيع, ورصف, ومجانسات, وترتيبات تسلسلية, وتقريبات معينة؛ لذا فالهيمنات الكبرى هي النتائج التسلطية التي تدعم وتثير باستمرار حدة هذه المجابهات[٩٦].

وهنا يتفق ميشيل فوكو مع ادغار موران في التأكيد على أنه قد نشأ فن للجسد البشرى لا يهدف إلى تنمية مهاراته فقط, ولا إلى زيادة تبعيته, بل إلى تكوين علاقة من شأنها أن تجعله أكثر إطاعة بمقدار ما هو مفيد وبالعكس, وعندها تتشكل سياسة إلزامات هي شغل على الجسد واستخدام محسوب لعناصره, ولإيمائاته, ولسلوكياته؛ لقد دخل الجسد البشري ضمن آلية للسلطة تنقب فيه, وتفكك مفاصله, وتعيد تركيبه[٩٧].

إن الإنسان الذي حدثونا عنه, والذي يطالب بتحريره هو بذاته أثر من آثار استعباد, هو أعمق منه بكثير, وإن "نفسًا" تسكنه وتدفعه إلى الوجود هي بذاتها (جزء) من التحكم الذي تمارسه السلطة على الجسد؛ فالنفس ما هي إلا نتيجة وأداة تشريح سياسية تخضع لما يخضع له الجسد[٩٨].

من هنا يرى ميشيل فوكو أن السلطة تنتج المعرفة, وليس فقط بتشجيعها لأنها تخدمها أو بتطبيقها لأنها مفيدة, ولكن لأن السلطة والمعرفة تقتضي إحداهما الأخرى, وأنه لا توجد علاقة سلطة دون تأسيس مناسب لحقل معرفة, وأنه لا توجد معرفة لا تفترض ولا تقيم بذات الوقت علاقات سلطة, وباختصار ليس نشاط موضوع المعرفة هو الذي ينتج معرفة مفيدة أو مضرة للسلطة, بل السلطة والعمليات والصراعات التي تجتازها والتي تتكون منها, هي التي تحدد الأشكال والمجالات الممكنة للمعرفة[٩٩].

أما نيكولاس بولانتزاس فرأى أن السلطة تكون مرادفة لهيمنة مراكز القوة موضحًا أنه ليست لمؤسسات المجتمع المختلفة سلطة بالمعنى الدقيق للكلمة, وهذا يصدق بصفة خاصة على الدولة بوصفها مؤسسة, فهذه المؤسسات ترتبط من ناحية السلطة بالطبقات الاجتماعية التي بيدها السلطة, ويتجسد تنظيم ممارسة سلطة هذه الطبقات الاجتماعية في مؤسسات خاصة في مراكز القوى, وتعد الدولة في هذا السياق مركز ممارسة السلطة السياسية, غير أن هذا لا يعني أن مراكز القوى أي المؤسسات المختلفة الاقتصادية, والسياسية, والعسكرية, والثقافية وغيرها هي مجرد أدوات أو أجهزة لسلطة الطبقات الاجتماعية. فلهذه المؤسسات ذاتيتها واستقلاليتها, ولها بنيتها الخاصة التي لا يمكن ردها مباشرة إلى السلطة[١٠٠].

ومن ناحية أخرى ينبغي عند بحث علاقة مؤسسات المجتمع المختلفة بالسلطة تناول هذه المؤسسات من زاوية مدى تأثيرها في مجال الصراع الطبقي؛ إن السلطة التي تتركز في أية مؤسسة هي سلطة طبقية, وبعبارة أخرى لا ترجع الاستقلالية النسبية لمؤسسات المجتمع المختلفة – أي مراكز القوى المختلفة – بالنسبة للطبقات الاجتماعية إلى أن لها سلطة خاصة ومتميزة عن السلطة الطبقية, وإنما ترجع إلى علاقة تلك المؤسسات بالأبنية

الاجتماعية المختلفة, وعلى ذلك تعد المؤسسات المختلفة مراكز قوة, وليست مجرد "أجهزة سلطة", أي مجرد أدوات أنشأتها الطبقة لتمارس السلطة من خلالها بكفاءة وفاعلية[١٠١].

وفي ضوء ذلك يرى نيكولاس بولانتزاس أن تغير علاقات القوى بين الطبقات قد يؤدي إلى انتقال مركز الثقل في السلطة من مركز إلى آخر من مراكز القوة بوصفه المركز الذي تنعكس فيه أكثر من غيره علاقات القوى الحقيقية بين الطبقات, ويتوقف الانتقال الفعلي لمركز الثقل من مركز إلى آخر من مراكز القوة على موقعه من أبنية التكوين الاجتماعي, كما يتوقف على علاقات القوى في مجال الصراع الطبقي[١٠٢].

وهنا يتفق نيكولاس بولانتزاس مع إدغار موران في التأكيد على أن الدولة تلعب دورًا مؤسسًا في علاقات الإنتاج, وفي تحديد وإعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية؛ لأن نشاطها لا يقتصر على القمع الفيزيائي المنظم, حيث تمتلك الدولة وظيفة نوعية خاصة في تنظيم الروابط الأيديولوجية, وفي فرض الأيديولوجيا السائدة[١٠٣].

تتجسد الأيديولوجيا السائدة في أجهزة دولة من وظائفها إعادة إنتاج وصياغة الأيديولوجية المطلوبة, وتتكفل بهذا الدور أجهزة معينة تعد جزءًا من مجال عمل الدولة, وتوصف بأنها أجهزة أيديولوجية للدولة سواء اعتبرت شكليًا جزءًا منها, أو احتفظت قانونيًا بطابع "خاص"؛ كالكنيسة (الجهاز المذهبي), والجهاز المدرسي, وجهاز الإعلام الرسمي (الراديو والتليفزيون), والجهاز الثقافي, ومن الطبيعي أن الأيديولوجيا تتدخل أيضًا في تنظيم الأجهزة (جيش, وشرطة, وقضاء, وسجون, وإدارة) [١٠٤].

ويتفق نيكولاس بولانتزاس مع ميشيل فوكو في التأكيد على أن الرابطة بين المعرفة والسلطة ليست فقط مسألة شرعية أيديولوجية؛ فإن الدولة تستولى على إنتاج العلم الذي يتحول بنيويًا إلى علم دولة مندمج في آليات السلطة, ولا ينطبق هذا التحول على ما يسمى "بالعلوم الإنسانية" فقط, وبمفهوم أعم تصوغ الدولة العمل الذهني عبر سلسلة كاملة من الأقنية والشبكات التي تحل محل وظيفة الكنيسة, وتخضع هيئة المثقفين والعلماء التي كانت في القرون الوسطى مبعثرة جدًا وغير موحدة[١٠٥].

وأخيرًا تتجلى رابطة المعرفة السلطة في تقنيات خاصة لممارسة السلطة, وفي أجهزة معينة تكفل الإبعاد الدائم للجمهور الشعبي عن مراكز اتخاذ القرارات, ويتم ذلك من خلال سلسلة من الطقوس, وأشكال الخطاب, وأنماط بنية الموضوعات, وصياغة القضايا ومعالجتها بواسطة الأجهزة الرسمية التي يقصى تكوينها ذاته الجماهير الشعبية عنها[١٠٦].

ويتفق توين فان دايك مع نيكولاس بولانتزاس في التأكيد على أن "السلطة تُعرف وفقًا لقدرتها على السيطرة"؛ فقد تمتلك المجموعة كثيرًا أو قليلاً من السلطة إذا كانت قادرة على السيطرة (كثيرًا أو قليلاً) على عقول (أفراد) المجموعات الأخرى وأفعالهم, وهذه القدرة تتطلب وجود قاعدة قوية للمنفذ التفضيلي إلى الموارد الاجتماعية النادرة, كالقوة, والمال, والمكانة, والشهرة, والمعرفة, والمعلومات و"الثقافة", أو – في الواقع – شتى أنماط الخطاب العام والاتصالات[١٠٧].

٤ – السلطة والأحزاب السياسية:-

تلعب الأحزاب السياسية دورًا رئيسًا في المشهد السياسي؛ فإن مهمة الأحزاب السياسية هي تحقيق الصالح العام, والعمل من أجل المواطنين, والوقوف في وجه كل سلطة تسعى إلى الهيمنة وإلى فرض إرادتها على الشعب. فالأحزاب السياسية هي صوت الشعب والمعبر عن إرادته والمدافع عن مصالحه, ولكن ما حدث في عصرنا الراهن هو أن أغلب الأحزاب السياسية أصبحت هي نفسها أداة في يد السلطة تتلاعب بها كما تشاء؛ فبدلاً من أن تقف في وجه السلطة تحالفت معها وسارت على دربها, وتحول هدفها من تحقيق مصالح الشعب إلى تحقيق مصالحها الخاصة التي وجدت أنها تتوافق مع مصالح السلطة, وليس مع مصالح الشعب, وبالتالي أصبحت صوت السلطة وليست صوت الشعب, وقد انتبه الكثير من المفكرين المعاصرين إلى خطورة ذلك؛ رغبة منهم في أن تعود الأحزاب السياسية إلى مسارها الصحيح بجانب الشعب الذي فوضها لتتحدث نيابة عنه, ومن هؤلاء المفكرين: غوستاف لوبون, وإريك فروم, وحنة أرندت, وموريس دوفرجيه, ونيكولاس بولانتزاس, وأندرو هيود.

رأى غوستاف لوبون أن أول صفة يجب أن تكون لدى مرشحي الأحزاب هي النفـــوذ, ؛ لأنه الأداة الأساسية التي تمكنه من التسلط, والسبب في كون العمال والصناع لا ينتخبون من ينوب عنهم من صفوفهم, هو أنه لا نفوذ عندهم لمن خرج من بينهم[١٠٨].

أما البرنامج الذي يقدمه المترشح ببيان ما ينوى من الأعمال, فينبغي أن لا يكون صـــريحًا حتى لا يتخذه خصومه حجة عليه, ولكن يجب أن يطيل في البرنامج الشفهي ما استطاع, ولا خوف عليه من الوعد بإجراء أعظم الإصلاحات, فإن ذلك يؤثر مباشـــرةً في نفـــوس الناخبين, وهو في حل منه آجلاً إذ القاعدة المطردة أن الناخب لا يبحـــث أبـــدًا في هـــل المنتخب جرى طبقًا لتصريحاته التي كانت السبب في انتخابه[١٠٩].

كذلك يرى غوستاف لوبون أن من أهم مميزات المجالس النيابية التي تشاهد عنـــد جميـــع الأحزاب الميل إلى حل المسائل الاجتماعية العويصة بأبسط المبادئ النظرية, وبقوانين عامة يطبقونها على جميع الأحوال[١١٠].

وأما التأثر بالرأي فقابلية المجالس النيابية له شديدة, والتأثير يأتي من قبل القادة ذوي النفوذ كما هو الشأن في الجماعات كلها, فلكل عضو رأي ثابت في المسائل المتعلقة بإقليمـــه لا يمكن زحزحته عنه, ولا تؤثر فيه حجة أو دليل[١١١].

وإذا كان هناك مناقشة في مسألة عامة كإسقاط الوزارة, أو تقرير ضريبة جديدة, وهكـــذا تقلبت الآراء وظهر نفوذ القادة ؛ إذ لكل حزب قادة يعادي نفوذهم نفوذ قـــادة الحـــزب الآخر, فيصبح الأعضاء بين مؤثرين متضادين ولذلك يترددون, فيقر الواحد منهم على أمر وبعد فترة زمنية وجيزة يعمل بنقيضه, كأن يقبل في القانون نصًا يهدم المبدأ الذي أقامـــه عليه[١١٢].

ومعنى ذلك أن لكل مجلس في كل دور أفكارًا ثابتة وأخرى غير ثابتة, ولما كان الغالب فيما يعرض عليه هي المسائل العامة كان التردد في الآراء هو الغالب لما يجتمع في نفس كل عضو من تأثير الناخبين وتأثير القادة في المجالس, على أن القادة هم أصحاب الكلمة في أغلـــب المسائل التي ليس للأعضاء فيها رأي ثابت من قبل, وضرورة أولئك القادة ظاهرة؛ لأنهـــم يوجدون في كل هيئة نيابية عند جميع الأمم بعنوان رؤساء الاحزاب. أولئك الرؤساء هـــم

السلاطين في كل مجلس, ومن هنا كانت قرارات المجالس النيابية لا تمثل إلا رأي عدد صغير من أعضائها, والقليل من تأثير القادة في تلك المجالس راجع إلى فصاحتهم, وكثيره مستمد من نفوذهم, فهم إذا فقدوا نفوذهم انعدم تأثيرهم[١١٣].

ولا يعني ذلك أن هؤلاء المشرعين لم يفعلوا جهدهم لتحقيق وعودهم؛ فقد أتوا بمساع عظيمة في سبيل تطبيقها, ولكن ما العمل وهم يعدون بالمستحيل والمستحيل يأبى أن يتحقق, وما يسن من قوانين تصادم مقتضيات الطبيعة لا يفعل سوى زيادة الشرور التي زعم أنه وضع لمعالجتها[١١٤].

أما إريك فروم فرأى أنه في الأيام الأولى للديمقراطية كانت هناك أنواع مختلفة من التنظيمات التي يشترك فيها الفرد عينيًا وبفاعلية في التصويت من أجل اتخاذ قرار ما أو من أجل مرشح معين لوظيفة, والمسائل التي يجب اختيارها كانت مألوفة له شأن المرشحين, وكان حدث التصويت يتم في الغالب في اجتماع للسكان كلهم في المدينة, وكانت له صفة العينية التي يستطيع الفرد أن يلمسها حقًا, واليوم يواجه الفرد بأحزاب عملاقة بعيدة عنه وذات تأثير هائل شأنها في هذا شأن التنظيمات الهائلة للصناعة, إن الناخب كان يرى المرشح وجهًا لوجه ولكن منذ أن اخترع المذياع, فإنه ليس معرضًا دائمًا لأن يراه, ومن ثم يفقد وسيلة من الوسائل الأخيرة للالتقاء بمرشحه, وبالفعل يقدم له اختيار بين مرشحين أو ثلاثة عن طريق أجهزة الحزب, ولكن هؤلاء المرشحين ليسوا من اختياره "هو", وهو وهم لا يعرفون عن بعض سوى القليل, والعلاقة بينهم مجردة على نحو ما أصبحت عليه العلاقات الأخرى[١١٥].

وهنا يتفق اريك فروم مع غوستاف لوبون في التأكيد على أن وسائل الدعاية السياسية شأنها في هذا شأن تأثير الدعاية على المستهلك, تميل إلى زيادة الشعور الذي لا يعبأ بالناخب الفرد؛ ذلك أن تكرار الشعارات والتأكيد على العوامل التي لا شأن لها بالمسألة تخرس قدراته النقدية, والمخاطبة الواضحة والعقلية لتفكيره أصبحت هي الاستثناء بدلاً من أن تكون القاعدة في الدعاية السياسية حتى في الدول الديمقراطية, والناخب الفرد وهو

مواجه بقوة وحجم الأحزاب كما تتجلى في دعايتها لا يملك إلا الشعور لأن لـــه أهميـــة بسيطة وضئيلة[١١٦].

كل هذا لا يعني أن الإعلان والدعاية السياسية تؤكدان صراحة على لا معنى الفـــرد, بـــل بالعكس إن الدعاية السياسية تتملق الفرد بأن تجعله يبدو مهمًا بالتظاهر بأنهـــا تســـتجيب لحكمه النقدي وبإحساسه بالتفرقة, ولكن هذه التظاهرات هي أساسًا وسيلة لكتم شكوك الفرد ومساعدته على وصف نفسه بالغباء بالنسبة للطابع الفردي لقراره[١١٧].

وفي ضوء ذلك يؤكد إريك فروم أن كل حزب سعى لاستغلال أصوات الناخبين بدعوى أنه أفضل من يمثل القيم الإنسانية الحقيقية, غير أنه في خلفية جميع الأحزاب السياســـية لا يوجد سوى معسكرين أثنين فحسب: معسكر أولئك الذين يعنيهم مصير البشر, ومعسكر اللامبالين الذين لا يعنيهم شيء. فإن تمكن أولئك الذين ينتمون للمعسكر الأول أن ينحوا الشعارات, واللافتات, والإكليشيهات الحزبية, ويبصروا حقيقة الأهداف الـــتي تجمعهـــم لبدت فرص التغيير أكثر كثيرًا, خاصة وإن عددًا متعاظمًا من المواطنين أصبح أقل اهتمامًـــا بالولاءات والشعارات الحزبية؛ لقد أصبح الناس اليوم أكثر ما يكونون شـــوقًا لكائنـــات إنسانية حكيمة ذات مبادئ, وشجاعة تجعل أعمالها وسلوكياتها تحقيقًا لما تقتنع به [١١٨].

أما حنا أرندت فرأت أن أزمة القرن العشرين هي أزمة سياسية في الأصل والطبيعة, وترجع علة هذه الأزمة إلى صعود الحركات السياسية التي ترغب في الاستعاضة عن النظام الحزبي, واستحداث شكل حكم استبدادي جديد, ليحل محل الانهيار العام الذي حـــدث لكـــل السلطات التقليدية, ومن هنا أصبحت الشمولية البديل المجهز للاستفادة من أجواء سياسية واجتماعية عامة فقد فيها النظام الحزبي مكانته و لم يعد له سلطة معترف بها[١١٩]؛ إذ إنه حين أخذت الأمة خلال القرن التاسع عشر "تحذو حذو الأمير المستبد" فقد جاء دور الحزب في القرن العشرين لكي يحذو حذو الأمة, والنتيجة فإن من الأمور الطبيعية أن السمات البارزة للحزب الحديث هي؛ هيكله الاستبدادي الذي يتيح المجال لحكم القلة, وافتقاره للديمقراطية الداخلية والحرية, وميله "بأن يغدو شموليًا", وزعمه بالعصمة من الخطأ[١٢٠].

إن نظام الأحزاب الحالي لم يستطع أن يمكن المواطنين على الإطلاق من أن يصبحوا "مشاركين" في الشئون العامة, كما إن أكثر ما يمكن أن يأمل به المواطن هو أن يكون "ممثلاً, ومن البديهي في هذه الحال أن الأمر الوحيد الذي يمكن أن يكون موضع التمثيل والإنابة, هو المصلحة أو الخير لأبناء الدائرة الانتخابية, وليس أفعالهم وآراؤهم[١٢١].

ومهما يكن الأمر فإنه لا الشعب بشكل عام, ولا علماء السياسة بشكل خاص إلا وكانوا على ثقة بأن الأحزاب بسبب احتكارها للترشح لا يمكن وصفها بأنها أدوات شعبية, بل إنها على العكس وسائل كفؤ جدًا يجرى بواسطتها تقليص سلطة الشعب والسيطرة عليها؛ إن القول بأن الحكومة التمثيلية قد غدت في واقع الأمر حكومة قلة هو قول صحيح, وهذه الحكومة هي حكومة ديمقراطية من حيث إن الرفاه العام والسعادة الخاصة هما من أهدافها الرئيسة, ولكن من الممكن أن تدعي حكومة قلة بمعنى أن السعادة العامة والحرية العامة قد أضحتا من جديد الامتياز الذي يعود إلى القلة[١٢٢].

إن القضايا السياسية كلها في دولة الرفاهية هي في نهاية المطاف مشاكل إدارية يتناولها ويقررها خبراء, وفي هذه الحال لا يملك حتى ممثلو الشعب مساحة حقيقية للعمل؛ فهم عبارة عن موظفين إداريين, وعملهم وإن كان للمصلحة العامة لا يختلف كثيرًا عن عمل إدارة خاصة, ومن يستطيع أن ينفي مدى ذبول الميدان السياسي في مجتمعاتنا الجماهيرية وقد حلت محله تلك "الأمور الإدارية؟ فإن من المؤكد إذًا أن المجالس لابد أن تعد مؤسسات تنتمي إلى سلالات منقرضة ولا صلة لها على الإطلاق بميدان الشئون الإنسانية حيث إنه من طبيعة النظام الحزبي أن يبدل "صيغة (حكم الشعب بواسطة الشعب) بالصيغة الآتية: (حكم الشعب بواسطة نخبة انبثقت من الشعب)[١٢٣].

ومن ثم غدت السياسة حرفة ومهنة, وأن "النخبة" بالنتيجة إنما يجرى اختيارها وفقًا لمقاييس ومعايير غير سياسية إلى حد كبير. إن من طبيعة الأنظمة الحزبية كلها أن المواهب السياسية الحقيقية لا تستطيع البروز إلا في حالات نادرة, كما أن من الأندر أن تحافظ المؤهلات السياسية على وجودها في خضم المناورات الرخيصة للسياسات الحزبية بما تتطلبه من فن البيع القبيح[١٢٤].

ويتفق موريس ديفرجيه مع حنة أرندت في التأكيد على أن إدارة الأحزاب تتميز كما هو الحال في غالبية التجمعات الاجتماعية المعاصرة – نقابات, واتحادات, وشركات تجارية – بميزة مزدوجة؛ المظهر الديمقراطي, والواقع الأوليغارشي[١٢٥].

وهنا نجد أن الأحزاب السياسية تتصرف ضمن إطار دولة ديمقراطية, محاولة اكتساب انتساب الجماهير التي تعد السلطة الديمقراطية وحدها سلطة شرعية, وهكذا يتوجب على الأحزاب أن تولي عناية كبيرة لمسألة اتخاذها لنفسها إدارة ذات مظهر ديمقراطي[١٢٦].

ويعد قادة الأحزاب رسميًّا مختارين من قبل المنتسبين وفقًا للقواعد الديمقراطية, وفي حقيقة الامر نجد أن القادة والأتباع يختارهم القائد الأعلى للحزب, وهذا يعين نفسه بنفسه, فيبقى لمدى الحياة في مهامه, ثم يختار هو في حياته خليفته, وعلى الصعيد العملي نرى النظام الديمقراطي الانتخابي يخلي المكان لإجراءات تعيين أوتوقراطية؛ كالتعيين أثناء الحياة, والتعيين من قبل المركز والترشيح, وهذه الإجراءات تزداد خطورة من واقع أن الرؤساء الفعليين للحزب هم غالبًا غير رؤسائه الظاهرين[١٢٧].

واللجوء الجزئي إلى الأوتوقراطية المعلنة لا يمنع _ عدا ذلك _ استعمال أساليب الأوتوقراطية المقنعة التي تستعملها كل الأحزاب ذات التركيب الديمقراطي رسميًا. فنصيب الأوتوقراطية يختلف صغرًا وكبرًا, ولكنه موجود على كل حال, وهناك طريقتان تقنيتان يمكن استعمالهما كتمويه للأوتوقراطية هما؛ التلاعب بالانتخابات, والتفريق بين القادة الفعليين والقادة الظاهريين؛ ففي الدول الديمقراطية لا يتخذ التلاعب بالانتخابات طابع الضخامة, ولا يغير بشكل محسوس نتائج الاقتراع, أما في الأحزاب السياسية فعلى العكس تمامًا من ذلك, حيث يستعمل التلاعب بانتظام بحيث يسبغ على انتخاب القادة طابعًا جلي المعالم. إن لكافة هذه الألاعيب الانتخابية مفعولاً هو إخفاء تعيين أوتوقراطي نوعًا ما تحت مظاهر مختلفة الدرجة من الديمقراطية[١٢٨].

وهناك طريقة أخرى لبلوغ هذه النتيجة يمكن أن تستعمل إضافة إلى الأولى, وتتلخص في خلق فئتين من الرؤساء داخل الحزب هما؛ فئة الرؤساء الظاهريين, وفئة الرؤساء الفعليين؛

فالأولى منتخبة, والثانية معينة بالطرق الأوتوقراطية, والأولى لها السلطة النظرية والثانية تمارس السلطة عمليًا أو تتقاسمها مع الأولى[١٢٩].

وهكذا تجد الجماهير نفسها دون أن تشعر موجهة, وموقفها لا ينبع من ذاتها ولا من سجيتها الذاتية, بل بناء على إيعاز الرؤساء؛ فهي تعتقد دائمًا أنها تتصرف بحرية في حين أنها تخضع أكثر فأكثر, وهي لا تعرف ما يوحى لها, وما نابع من ذاتيتها, وبالتدريج يزداد الهمس لها, ولكن إحساسها به يتناقص أكثر فأكثر[١٣٠].

أما نيكولاس بولانتزاس فرأى أن التطور التدرجي للبرلمان إلى "آلة التسجيل" قد صار معروفًا اليوم بما فيه الكفاية؛ فقد ضاقت صلاحياته في الرقابة, والتدقيق, والاستقصاء, والنقد, وفي تقديم الاقتراحات والتوصيات, وتم الحد منها حدًا جسيمًا في كل مكان, وتمس التقييدات سلطات البرلمان سواء تجاه الإدارة أم حيال الحكومة. إن الانتقال الفعلي القانوني والواقعي لمسؤوليات الحكومة من البرلمان إلى قادة السلطة التنفيذية يؤدي إلى تقييدات كبيرة لسلطة البرلمان تجاه الإدارة, وإلى استقلال ذاتي للحكومة حيال البرلمان, وإلى ابتعاد متزايد للإدارة عن التمثيل الشعبي, وحتى عندما تكون المعارضة أول من يتأثر بذلك, فإن تقييدات السلطة تمتد أيضًا إلى نواب الأغلبية الحاكمة الذين يصبحون بدورهم مجرد كتلة تناور الحكومة بها[١٣١].

ليست الهوة بين قيادات الأحزاب وبين أعضائها النشطاء وأنصارها ومؤيديها هي الأمر الوحيد الذي أكتسب هذا القدر من الوضوح. إن حجم البدائل السياسية الذي تقدمه سائر الأحزاب للمواطنين يتقلص بدوره تقلصًا شديدًا, أما فروقها الراهنة فلا تعدو إن تكون نشر هذا الجانب أو ذاك من سياسة الإدارة والسلطة التنفيذية والدعاية المتباينة بتباين الطبقات التي تتوجه إليها للسياسة الواحدة ذاتها[١٣٢].

وهنا يؤكد نيكولاس بولانتزاس إن الشرط اللازم للإبقاء على الديمقراطية التمثيلية وعلى الحريات هو نظام تعدد الأحزاب ونظام أحزاب تعمل بطريقة عضوية وبعد نسبي عن الجهاز الإداري المركزي للدولة[١٣٣].

أما أندرو هيوود فرأى أن التمثيل السياسي يعترف بالصلة بين هيئتين منفصلتين؛ الحكومة والمحكومين, ويقضي بأنه يتم التعبير من خلال هذه الصلة عن آراء الشعب أو تأمين مصالحه, غير أن الطبيعة الدقيقة لهذه الصلة هي موضوع خلاف عميق من حيث قدرة التمثيل أن يؤمن دائمًا حكمًا ديمقراطيًا[١٣٤].

لقد عدّ الممثلون أحيانًا أنهم أناس "يعرفون أفضل" من الآخرين, ويستطيعون من ثم أن يتصرفوا بحكمة من أجل مصالح الآخرين, ويقتضي ذلك ألا يكون السياسيون مرتبطين مثل المندوبين برؤى ناخبيهم, لكن يجب أن تكون لديهم القدرة على التفكير بشكل مستقل, واستخدام حكمهم الشخصي على الأمور[١٣٥].

غير أن أخطر نقد لهذه النظرية الخاصة بالتمثيل أنها تمنح الممثلين حرية كبيرة في التحكم في حياة الآخرين؛ وهناك خطر بشكل خاص بأن يصبح السياسيون – نظرًا لتشجيعهم على التفكير لأنفسهم – معزولين عن الضغوط الشعبية, وينتهي بهم الأمر بالتصرف طبقًا لمصالحهم الأنانية, وبهذه الطريقة يمكن أن يصبح التمثيل بديلاً عن الديمقراطية[١٣٦].

٥ – السلطة والجماهير:-

إن الجماهير هم أساس السلطة, والركيزة التي تقوم عليها, ودونهم لا يمكن الحديث عن السلطة؛ لأنهم محورها وأصل وجودها وغايتها, فليس هناك سلطة _ ينطبق ذلك حتى على السلطات المطلقة والمستبدة _ تدعي أنها لا تستمد سلطتها من الجماهير, أو أنها ليس لها وجود دونهم, أو أن هدفها الوحيد هو تحقيق مصالحهم, وتيسير أمورهم المعيشية في كل جوانب الحياة, ولكن إذا نظرنا إلى أرض الواقع نجد أن ما يحدث غالبًا يكون مناقضًا لذلك تمامًا؛ فنجد أن كل سلطة تعمل لمصالحها, ولا تسعى إلا إلى تحقيق أهدافها, وأن هؤلاء الجماهير التي تدعي أنها جاءت من أجلهم يكونون في آخر اهتماماتها. وفي عصرنا الراهن لم يختلف الوضع كثيرًا عن العصور السابقة, فهؤلاء الجماهير يتم التلاعب بهم وتجهيلهم وتهميشهم, وإن كان ما يتم إعلانه هو أن الجماهير في المقدمة دائمًا إلا أن الواقع المعاش يثبت أن العكس هو الصحيح, وقد انتبه الكثير من المفكرين المعاصرين إلى خطورة ذلك؛ رغبة منهم في أن يصبح للجماهير سلطة حقيقية, وليس مجرد سلطة اسمية فارغة من كل

مضمون تتلاعب بها النظم السياسية كما تشاء. ومن أبرز هؤلاء المفكرين؛ غوستاف لوبون, وبرتراند راسل, وجوزيف شومبيتر(Joseph Schumpeter)(١٨٨٣-١٩٥٠), وهارولد لاسكي, وإريك فروم, وروبرت دال, وموريس دوفرجيه, ونعوم تشومسكي(Noam Chomsky)(١٩٢٨), وجين شارب, وأمارتيا سن(Amartya Sen)(١٩٣٣).

راي غوستاف لوبونال أن هناك قوة جديدة تمثل آخر سيادة تظهر في العصر الحديث, وهي قوة الجماهير وجبروتها؛ فعلى أنقاض أفكار كثيرة كانت معتبرة صحيحة سابقًا وميتة اليوم, وعلى أنقاض تلك السلطات العديدة التي سحقتها الثورات نجد أن هذه القوة الجديدة هي وحدها التي نهضت وترسخت, ويبدو أنها سوف تمتص كل الأخريات قريبًا, وفي الوقت الذي راحت فيه عقائدنا القديمة تترنح وتتهاوى, وفي الوقت الذي أخذت فيه الأعمدة القديمة للمجتمعات تتساقط الواحد بعد الآخر, فإننا نجد أن نضال الجماهير هو القوة الوحيدة التي لا يستطيع أن يهددها أي شيء, وهي القوة الوحيدة التي تتزايد هيبتها وجاذبيتها باستمرار. إن العصر الذي نجتاحه اليوم هو بالفعل عصر الجماهير[١٣٧].

وفي ضوء ذلك يؤكد غوستاف لوبون أن تأثير الآراء الشعبية لم ينحصر في الوقت الحاضر وحده, بل أجرى حكمه العظيم في أدوار التاريخ المختلفة, والسبب في كوننا لم نطلع على ذلك هو أن تاريخ الأمم لم يبحث إلا عن الملوك, فكأن ما حدث في أيام دولتهم من وقائع وأعمال قد تم بمشيئتهم, ومع أن الكتب أغفلت أمر البحث في تأثير الآراء الشعبية, فإن شأن هذه الآراء كان عظيمًا في جميع الأزمنة, ومتى يأخذ التاريخ في دراسة هذه الشعوب بعد أن يفرغ من الاهتمام بأمر الملوك يظهر لنا أن الجماهير هي التي أوجدت بالحقيقة وقوع الحوادث الخالدة[١٣٨].

أما برتراند راسل فرأى أن الديمقراطية كما هي قائمة في الدول الكبيرة الحديثة لا تعطى مجالاً كافيًا للمبادرة السياسية إلا لأقلية ضئيلة, وبالتالي فإن الناخب العادي إذ يجد نفسه بعيدًا كل هذا البعد عن كونه مصدر كل سلطة للجيش, والأسطول, والشرطة, والمصالح العامة يشعر أنه تابعهم الوضيع الذي واجبه "أن يرتعد ويطيع", وما دامت السيطرة

الديمقراطية ضعيفة وطفيفة, بينما ترتبط دوائر المصالح العامة بالمركز ومن هذا المركز تفوض السلطة إلى المحيط, فإن حس الفرد بعجزه أمام السلطات القائمة من الصعب اجتنابه, ومع ذلك فإنه يجب اجتنابه إذا كان لابد للديمقراطية من أن تكون وقعا ملموسًا لا في هيكل الحكم وحسب[١٣٩].

لقد عاش معظم الناس في المجتمعات المتمدنة منذ فجر المدنية حياة يملؤها الشقاء, ولقد كان المجد والمغامرة والمبادرة للأقلية الممتازة, بينما لم تكن أمام عامة الشعب إلا حياة الكدح الشاق مع المعاملة القاسية من حين لآخر, لكن أوروبا أولاً ثم العالم كله تدريجيًا قد استيقظ على مثل أعلى جديد. إننا لم نعد نرضى بأن أقلية يجب أن تستمتع بكل الطيبات بينما تعيش الكثرة حياة بؤس, فقد ألغيت العبودية عندما نما إحساس بأنه يجب أن لا يعد أي كيان إنساني مجرد أداة لنجاح إنساني آخر, وقامت في كل اتجاه ثورة على الجور وعدم المساواة[١٤٠].

ويتفق جوزيف شومبيتر مع برتراند راسل في التأكيد على أنه إذا كانت إرادة المواطنين في حد ذاتها هي عامل سياسي يستحق الاحترام, فلابد من أن تكون موجودة أولاً؛ أي يلزم أن تكون أكثر من رزمة غير محددة من الدوافع الغامضة المتأرجحة بشعارات وانطباعات خاطئة, وكل واحد يرغب أن يعرف وبصورة محددة ما يريد أن يمثل, ويجب أن تتحقق هذه الإرادة المحددة عن طريق القدرة على ملاحظة الوقائع وتفسيرها تفسيرًا صحيحًا؛ فالوقائع هي التي تكون في متناول كل فرد على نحو مباشر, والتمحيص النقدي للمعلومات المتعلقة بالوقائع التي لا يكون الوصول إليه ممكنًا بطريقة مباشرة, وأخيرًا يجب أن تشتق من تلك الإرادة المحددة ومن تلك الوقائع المؤكدة نتيجة واضحة وحازمة دون إبطاء تختص بمسائل معينة, ويكون الاشتقاق طبقًا لقواعد الاستدلال المنطقي مع درجة عالية من الكفاءة لرأي الإنسان, وعلى كل مواطن أن يقوم بكل ذلك بنفسه, وبمعزل عن المجموعات الضاغطة وأشكال الدعاوى؛ لأن الإرادات والاستدلالات التي تفرض على جمهور الناخبين لا تعد معطيات نهائية للعملية الديمقراطية[١٤١].

ويتفق هارولد لاسكي مع برتراند راسل وجوزيف شومبيتر في التأكيد على أن الديمقراطية تعني وجود حكومة تتيح للأفراد فرصة اختيار نوع هذه الحكومة التي سيعيشون في ظلها, وفي ظل الديمقراطية نرى أن القوانين التي تصدرها الحكومة ملزمة للجميع دون تمييز, ولا يعني ذلك أن مجرد وجود الفرد العادي في إحدى الديمقراطيات يجعله سعيدًا, ولا يتصور كيف لا يحس هذا الفرد بخيبة أمل مستمرة إذا لم يسهم في وضع شكل الحكومة التي سيعيش في ظلها؛ وذلك لأنه إذا لم يسهم في تشكيل حكومته, وإذا لم يستطع أن يصبح بنفسه حاكمًا من حكام هذه الدولة _ إذا وقع عليه اختيار أصدقائه _ فإنه قد حرم بذلك من العوامل التي تؤكد له أن تجربته لها أهميتها. إن الحقوق المدنية إذن لازمة لضمان الحرية, والمواطن المحروم من هذه الحقوق المدنية ليس حرًّا؛ إذ إنه لا يتمتع بالحرية لسبب بسيط, وهو أن حكام دولته لن يعدوا إرادته شيئًا له أهميته في مجال التخطيط السياسي, لا شك أنهم سيقدمون له بعض الخدمات غير أنها ليست من نوع الخدمات التي يراها هو ضرورة من ضرورياته[١٤٢].

ولكي يكون الشعب حرًّا يجب أن يكون في مقدوره اختيار حكامه في فترات تحدد لذلك؛ فهذه هي الوسيلة التي تضمن للشعب اهتمام الحكام باحتياجاته, وقد أثبت التاريخ أن النظام الملكي والنظام الأرستقراطي يعتمدان على ما يعتقدان أنه حق لهما في البقاء في الحكم حتى دون الاهتمام بمصالح أفراد الشعب, ولذلك كانا يهملان هذه المصالح ولا يهتمان إلا برغبات من يرون فيهم صلاحية يعتمد عليها لبقائهم في السلطة[١٤٣].

من هنا فانه كلما كان توزيع السلطة على نطاق واسع في إحدى الدول تضاعف طابع اللامركزية فيها, ومن المحتمل حينذاك أن يزداد تحمس المواطنين للحرية؛ ذلك أن التجربة التاريخية قد دلت على أن الحكومة الصالحة لا تعد في النهاية بديلاً للحكم الذاتي من حيث الصلاح والكفاءة, ويعني هذا أن الأوامر التي تفرض على المجتمع من قبل السلطات – لفائدة هذا المجتمع – لا تؤدي الغرض المنشود منه, وأفضل من هذا أن تنبع هذه من داخل المجتمع نفسه وبطريقة طبيعية, وينطبق هذا على الفرد كما ينطبق على المجتمع[١٤٤].

وهنا يؤكد لاسكي أن حرية الجماهير لا يمكن أن تتحقق في غياب الظروف التي تسمح لكل فرد بأن يشترك مع غيره من المواطنين في السعي الواقعي نحو الخير الاجتماعي[١٤٥]

ولكي يتحقق هذا الهدف يجب أن نهتم برغبات هؤلاء الذين يؤثر عليهم القرار الذي تتخذه السلطات, وإذا لم تتخذ هذا الإجراء بقيت رغبات هؤلاء مجهولة, إذ إن إشباع الرغبات إلى أقصى الحدود معناه إجراء مشاورات إلى أقصى الحدود, وكلما زاد إسهام المواطن في وضع القوانين التي يعيش في ظلها مال إلى إطاعتها دون الإحساس بوجود قيود تقيده, وليس هذا كل ما في الأمر؛ إذ إن مجرد استشارته تجعله يشعر بأن الدولة تهتم به وأنه ليس مجرد شخص يتلقى الأوامر ويطيعها, وحينئذ يؤمن بأن الدولة وجدت لخدمته لا لخدمة وجودها فقط, وسيتحقق من أن احتياجاته ستجد صداها طالما أنه يسهم بأحكامه المدربة في مجال التجربة التي تتمخض القوانين عنها, وسيشعر دائمًا بأن الدولة تستشيره, وأن عليه أن يكوّن رأيًا في المسائل العامة, وسيتعلم كيف يكره الأوامر التي توجه إليه دون اعتبار لإرادته, وسيشعر بخيبة أمل حين توضع القرارات بطريقة مجحفة دون محاولة لوضعها بناء على موافقة الذين يهمهم الأمر؛ حيث إنه قد تعلم كيف يكون يقظًا إزاء مسالك السلطة, ومن يتعلم كيف يكون على حذر سيصبح من دعاة الحرية, وسيقاوم كل ما يعده انتقاصًا من حقوقه, وسيهتم المسئولون باحتياجاته, وبالرغم من أن الذين ينشطون ويدافعون عن حقوقهم أقلية, فإنهم ــ بلا شك ــ يدفعون غالبية الجماهير إلى التفكير في حقوقهم وفي حريتهم[١٤٦].

ولكي يتحقق ذلك يجب أن نكون على وعي بأن الحرية والديمقراطية هما مكونان أساسيان للحضارة, ولكي يكون لهما وجود حقيقي على أرض الواقع يجب أن نكون على وعي بأنهما يتطلبان بعض العناصر الحاسمة والشروط المسبقة, والتي من أهمها: اتساع دائرة المجال الاقتصادي, فلا يجب أن يكون قاصرًا على فئة بعينها تحتكر هذا المجال, وتحتكر كل استفادة منه, وعندما يحدث ذلك فقط سوف يكون لدى الناس الدافع الذي يجعلهم يحترمون القانون ويقبلون على تنفيذه, وسوف يشعرون بأن هناك فرصًا حقيقية يوفرها لهم مجتمعهم لكي يحيوا الحياة التي يستحقونها, وسوف يتمتع المجتمع بثقة في النفس كافية تجعله

يتقبل النقاش الحر؛ فالحرية لا يمكن أن يكون لها وجود إلا عندما يشعر الأفراد أن السلطة جاءت من أجلهم ومن أجل تحقيق مصالحهم واحتياجاتهم الأساسية, وعندما لا يشعرون أنها أصبحت عقبة أساسية في سبيل تحقيق ذلك[١٤٧].

وهنا يتفق إريك فروم مع برتراند راسل, وجوزيف شومبيتر, وهارولد لاسكي في التأكيد على أن الديمقراطية تستطيع أن تقاوم خطر الشمولية إذا أمكن تحويلها من ديمقراطية سلبية(ديمقراطية متفرجين) إلى ديمقراطية إيجابية نشيطة (ديمقراطية مشاركة)؛ حيث شئون الجماعة قريبة إلى قلوب المواطنين, وتهمهم بالقدر نفسه الذي تهمهم شؤونهم الشخصية – أو بتعبير أفضل – حيث تكون مصالح الجماعة هي الشاغل الشخصي لكل فرد من أفرادها, وبالمشاركة في حياة الجماعة وشؤونها يصبح الأفراد أكثر إقبالاً وحماسًا لحياتهم الشخصية[١٤٨].

وفي ضوء ذلك يرى إريك فروم أن أي إنسان لا يستطيع أن يكوّن رأيًا عن اقتناع حقيقي إلا إذا توفر شرطان هما: معلومات كافية, ومعرفة أن لرأيه قيمة وأثرًا؛ إذ إن الرأي الذي يكوّنه متفرج لا حول له ولا قوة لا يعبر عن اقتناع حقيقي, ولهذا فإن الآراء التي يدلي بها الناس عند استفتاءات الرأي العام أو في الانتخابات ليست هي أفضل الآراء, والأحكام التي يمكن أن يصل إليها الناس إنما هي الأسوأ. وعليه فإن الرأي المعبر عنه ديمقراطيًا إن لم تتوفر له المعلومات الضرورية, وفرص التمعن, والقدرة على جعله مؤثرًا وفاعلاً, فلن يختلف كثيرًا عن التصفيق والتهليل في المباريات الرياضية[١٤٩].

أما روبرت دال فرأى أن الأفراد يكونون أكثر استقلالية في نظم حكم الكثرة عن نظم حكم اللاكثرة؛ وذلك لأنها نظم تتميز بدرجة عالية نسبيًا من التسامح فيما يتعلق باستقلالية الأفراد والمنظمات, فحقوق المشاركة في الحكومة ومعارضتها _ وهي السمة المميزة لحكم الكثرة _ تتطلب من الدولة أن تسمح باستقلالية الأفراد والمنظمات بل وتحميها[١٥٠].

في نظم حكم الكثرة وعلى خلاف الوضع في نظم حكم اللاكثرة يعتمد الزعماء السياسيون على الإقناع بصورة مكثفة وعلى القسر بصورة أقل, فبعض أشكال القسر

مستبعدة بالتعريف من نظم حكم الكثرة أو يقل اللجوء إليها؛ فالنظام الذي يسجن المعارضين , أو يضطهد الصحف الناقدة على سبيل المثال لا يعد بالضرورة من نظم حكم الكثرة, وبالمقابل فإن نظم حكم الكثرة لابد أن تمد شعبها بحقوق للمشاركة في اختيار القادة السياسيين ومعارضتهم, ونظم حكم الكثرة تمد هذه الحقوق لتشمل كل السكان البالغين تقريبًا[١٥١].

وبسبب هذا الوضع فإن السياسيين في نظم حكم الكثرة نادرًا ما يكونون من السذاجة بحيث يساندون قوانين ضد رغبة الأغلبية من الناس, فتجاهل الرأي العام من المرجح أن يكلفهم غالبًا[١٥٢].هنا يتفق روبرت دال مع كلّ من هارولد لاسكي وإريك فروم في التأكيد على أن حرية التعبير مطلوبة حتى يتمكن المواطنون من المشاركة بفعالية في الحياة السياسية؛ إذ كيف يستطيع المواطنون أن يجعلوا وجهات نظرهم معروفة, ويطلبوا من أخوانهم المواطنين والنواب أن يتبنوها إلا إذا كانوا يستطيعون التعبير عن أنفسهم بحرية بشأن جميع الأمور التي تؤثر على سلوك الحكومة؟ وإذا أريد أن يأخذوا وجهات نظر الآخرين في الاعتبار فيجب أن يتمكنوا من سماع ما يريد الآخرون قوله[١٥٣].

والحصول على الفهم المستنير للإجراءات والسياسات المحتملة للحكومة يتطلب أيضًا حرية التعبير, ولتحقيق الكفاية المدنية يحتاج المواطنون إلى فرص للتعبير عن وجهات نظرهم الخاصة, وأن يتعلموا من غيرهم, وأن يشاركوا في مناقشات ومشاورات, وأن يقرأوا ويسمعوا ويناقشوا الخبراء والمرشحين السياسيين والأشخاص الذين يثقون في حكمهم, وأن يتعلموا بطرق أخرى تعتمد على حرية التعبير[١٥٤].

ولكي تكون للجماهير سلطة حقيقية يرى روبرت دال أن الحقوق المتأصلة فيها يجب أن تكون متاحة فعلاً للمواطنين, والوعد بالحقوق الديمقراطية كتابة, أو في القانون, أو في وثيقة الدستور ليس كافيًا, بل يجب أن تطبق الحقوق وتكون متاحة بفاعلية للمواطنين عند التطبيق, وإذ لم تكن كذلك يكون النظام السياسي غير ديمقراطي بنفس القدر برغم ما يزعمه حكامه, والأكثر من هذا أن الديمقراطية لا يمكن أن تستمر طويلاً إلا إذا عمل

مواطنوها على خلق ثقافة سياسية مساندة, بل في الواقع ثقافة عامة مساندة لهذه الأفكار والممارسات[١٥٥].

أما موريس ديفرجيه فرأى أن الحديث عن "حكومة الشعب بالشعب", وحكومة الأمة من قبل ممثليها" هي تعابير جميلة يمكن أن تستثير الحماس وتسهل نمو الخطابات, لكنها لا تعني شيئًا؛ حيث أنه لم يرى شعبًا يحكم ذاته, ولن يرى ذلك أبدًا؛ إذ إن كلّ حكومة هي أوليغارشية؛ لأنها تستلزم بالضرورة سيطرة عدد قليل على الكثرة. فالحكومة والإكراه صنوان, ولكن الإكراه بتعريفه بالذات هو خارج عن المكره؛ فالشعب لا يكره ذاته بل يأتيه الإكراه من الخارج, فهو لا يحكم ذاته وإنما يحكم من قبل غيره. فالمناداة بوحدة الحكام والمحكومين, أو بمعنى أصح بوحدة القاهرين والمقهورين تشكل وسيلة مدهشة لتبرير طاعة المحكومين للحكام, وكل ذلك هو مجرد لعب بالكلمات ومجرد أفكار خيالية[١٥٦].

إن الديمقراطية الحقة هي شيء آخر, فهي أكثر بساطة ولكنها أكثر حقيقة, وهي تعرف أولاً بالحرية "للشعب ولكل قسم من الشعب", إنها ليست فقط حرية المحظوظين بالولادة, أو بالثروة, أو بالوظيفة, أو بالتربية, بل هي حرية الجميع حقًا, وهذا يفترض نوعًا من المستوى الحياتي, وبعضًا من الثقافة العامة, ونوعًا من العدالة الاجتماعية, وشيئًا من التوازن السياسي[١٥٧].

ويتفق نعوم تشومسكي مع موريس دوفرجيه في التأكيد على أنه في الحقل السياسي يكون الشعار المألوف هو "السيادة الشعبية في حكومة من قبل الشعب وللشعب", لكن الإطار العملي مختلف تمامًا؛ فالإطار العملي هو أن الشعب يعد عدوًا خطيرًا يجب أن يسيطر عليه من أجل مصلحته, إن الجماهير يعدون "جهلة وفضوليين غرباء" يكمن دورهم في أن يكونوا "مشاهدين" وليس "مشاركين" بصرف النظر عن الفرص الدورية لاختيارهم بين ممثلي القوة الخاصة التي تدعى الانتخابات؛ ففي الانتخابات يعد الرأي العام غير مهم إطلاقًا إذا تصارع مع مطالب القلة الغنية التي تمتلك البلاد, ونحن نرى هذا يحدث الآن في الحقيقة. وإذا تاق الجمهور العام كما يفعل دومًا إلى التنظيم ودخول الحقل السياسي كي يشارك ويعبر عن اهتماماته فهذه مشكلة, إنها ليست ديمقراطية "لكنها أزمة ديمقراطية" وينبغي أن

يتم التغلب عليها؛ لذا كان لابد من اختزال الجماهير في دورهم الملائم بوصفهم مشاهدين لا مبالين, وهامدين, ومطيعين[١٥٨].

وفي هذه الأجواء يتزايد وقوع الحكم في أيدي مؤسسات خاصة ضخمة ومن ينوب عنها, وتتسم هذه المؤسسات بالاستبدادية, كما يتدفق مسار السلطة فيها من أعلى لأسفل مع استبعاد أية مشاركة شعبية[١٥٩].

وهنا يختلف جين شارب عن نعوم تشومسكي مؤكدًا أن السنوات الأخيرة شهدت انهيار العديد من الأنظمة الدكتاتورية المختلفة سواء كانت هذه الأنظمة ذات أصل داخلي أو خارجي عند مواجهتها لتحدى الشعوب المنتظم, وأثبتت عدم قدرتها على تحدي الشعوب السياسي, والاقتصادي, والاجتماعي المشترك بالرغم من أنه كان ينظر إليها على أنها أنظمة متوطدة ومنيعة[١٦٠].

من المؤكد أن انهيار الأنظمة الدكتاتورية لم يمح جميع المشاكل الأخرى في هذه المجتمعات؛ فالفقر, والجريمة, وعدم الفعالية البيروقراطية, وتخريب البيئة هي ما تورثه الأنظمة القمعية, ولكن سقوط هذه الأنظمة الدكتاتورية كان له الحد الأدنى من تخفيف معاناة ضحايا القمع, وفتح الطريق أمام إعادة بناء هذه المجتمعات بوجود حريات سياسية وديمقراطية وشخصية, وبوجود عدالة اجتماعية[١٦١].

لا يجب أن يعتقد أحد أن مجتمعًا مثاليًا سيظهر فور سقوط نظام الحكم الدكتاتوري؛ فسقوط الحكم الدكتاتوري هو بمثابة نقطة البدء التي تحت ظروف حرية أفضل تتيح المجال لبذل جهود طويلة الأمد لتطوير المجتمع وتلبية حاجاته الإنسانية بشكل أفضل, ستستمر المشاكل السياسية, والاقتصادية, والاجتماعية الخطيرة لسنوات طويلة, مما يتطلب تعاون الكثير من الناس والجماعات لإيجاد حل لها, فعلى النظام السياسي الجديد أن يوفر فرصًا أمام الناس رغم اختلاف آرائهم؛ لكي يكملوا العمل البناء والتطوير السياسي لمعالجة المشاكل في المستقبل[١٦٢].

ويتفق أمارتيا سن مع روبرت دال في التأكيد على أن الديمقراطية هي النظام الوحيد القادر على تحقيق الحرية السياسية, والتي تشمل الفرص المتاحة للناس لكي يحددوا من له الحكم

وعلى أي المبادئ يحكم, كما تتضمن أيضًا إمكان النظر نظرة فاحصة للسلطات وانتقادها, وأن يتمتعوا بحرية التعبير السياسي وإصدار صحف دون رقابة, وحرية الاختيار بين أحزاب سياسية مختلفة وهكذا, وتشتمل كذلك على الاستحقاقات السياسية المقترنة بنظم الحكم الديمقراطية بأوسع معانيها (من مثل الفرص للحوار والاختلاف والنقد السياسي, وكذا حق الاقتراع وحق المشاركة في انتخاب أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية)[١٦٣].

علاوة على هذا فإننا نريد حرية تعبير وخيارًا ديمقراطيًا حتى يتسنى لنا أن نعبر صراحة وعلنًا عما نراه ذا قيمة, وعن حقنا في المطالبة بالاهتمام بما نقول. فقد يتوافر لدى الحكام الحافز للإنصات إلى مطالب الناس إذا ما ارتضوا مواجهة انتقادات الناس لهم, وشاءوا أن يلتمسوا تأييدهم في الانتخابات[١٦٤].

إن التحدي السياسي أمام الناس في كل أنحاء العالم اليوم ليس مقصورًا فقط على أن تستبدل بنظم الحكم التسلطية نظم حكم ديمقراطية؛ إذ يتعين بعد هذا كله تفعيل دور الديمقراطية لمصلحة الناس العاديين[١٦٥].

ومع إقرارنا بأهمية المؤسسات الديمقراطية إلا أنه ليس بالإمكان عدّها أدوات تعمل آليًا من أجل التنمية والتطوير, وأن استخدامها مشروط بما نؤمن به من قيم وأولويات, وباستثمارنا للفرص المتاحة للتعبير والمشاركة كذلك فإن الحوارات والمناقشات العامة التي تسمح بها الحريات السياسية والحقوق المدنية يمكنها أن تؤدي دورًا رئيسًا في صياغة القيم, ذلك أن تعيين الاحتياجات يتأثر بالضرورة بطبيعة المشاركة والحوار العامين, إذ إن قوة الحوار العام ليست فقط إحدى متلازمات الديمقراطية بما لها من مدى واسع النطاق, بل إن غرسها كثقافة يمكن أن يجعل الديمقراطية ذاتها تعمل وتثمر على نحو أفضل[١٦٦].

الخاتمة

حاول هذا البحث إلقاء الضوء علي الأبعاد السلبية المصاحبة للسلطة, وكيف يمكن أن يتم معالجتها إيمانا منا بان الفلسفة التي كان وجودها قديم قدم وجود الإنسان نفسه والتي جاءت أساسا من اجل هذا الإنسان دفاعا عن حريته وكرامته واستقلاليته وحقه في أن يحيي

الحياة التي يستحقها ولكنها قد وجدت أن هذا الأمر لم يستتب للإنسان ولن يتحقق كما ينبغي؛ لأنه كان دائما يتعرض لما يعكر صفو هذه الحياة، فقد تعرض للظلم والقهر والاضطهاد من قبل السلطات التي من المفترض أنها جاءت من اجله وجاءت لتضمن له الحياة الكريمة والتي يستحق أن يعيشها, ولكن ما حدث علي ارض الواقع أنها أصبحت تعمل لصالحها وتسعي إلي تحقيق أهدافها ومراميها ,ولكي تنجح ف تحقيق مهمتها كان لابد لها من أن تسلب من الإنسان حريته وكرامته واستقلاليته, وقد انتبه المفكرون السياسيون علي مر العصور لخطورة هذا الأمر ولأنهم يجسدون الضمير الحي ولأنهم أخذوا علي عاتقهم أن يقوموا بدور الطبيب الذي يجب أن ينبه المجتمع بخطورة المرض وكيف يمكن أن يتم الشفاء منه, ولن يتحقق ذلك إلا من خلال البحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلي التفاقم المرض والتفاني في البحث عن العلاج المناسب من أجل الشفاء.

من اجل هذا الغرض تحدثنا في هذا البحث عن ماهية السلطة وأبعادها, وقد اتضحت ماهية السلطة كما تصورها المفكرون المعاصرون من خلال الحديث عن أبعادها السلبية, ورأينا كيف أنهم قد قدموا صورة واقعية صادقة لطبيعة السلطة وللأبعاد المصاحبة لها؛ فقد نظروا إلى متولي السلطة في كل مكان وزمان على أنهم قد انحرفوا عن المسار الصحيح الذي جاءت السلطة من أجله وهو تحقيق أهداف المحكومين في كل مكان ومصالحهم, وأصبحوا لا يؤثرون إلا مصالحهم وأهدافهم الشخصية, ولتحقيق هذه المهمة كان لابد من توافر الآليات التي ستعينهم على تحقيق ذلك, والتي ستكون بمثابة الركائز الأساسية التي سيتم التعويل عليها من قبل متولي السلطة, وهذه الآليات لم تتغير فهي نفس الآليات التي كانت مصاحبة للسلطة منذ القدم, والتي تستمر معها حتى يومنا هذا؛ لأنها قد أثبتت فاعليتها, ونجحت في تحقيق مقاصدها, وأهم هذه الآليات؛ استخدام العنف, وفرض النفوذ السياسي, والهيمنة, والتلاعب بالأحزاب السياسية, وخداع الجماهير, وهذه الآليات هي الأبعاد الحقيقية المصاحبة لكل سلطة, والتي يمكننا من خلالها التعرف على ماهية السلطة ومنطلقاتها ومراميها.

إن تركيز هذا البحث على تقديم هذه الأبعاد والمحاور المصاحبة للسلطة لم يكن الهدف منه رسم صورة مظلمة لواقعنا المعيش الذي تتحكم فيه السلطات القائمة في كل مكان, وإنما كان الهدف منه إلقاء الضوء على واقع السلطة لكي يتم الكشف عن هذه النقائص والعيوب المصاحبة لها ليس من أجل التركيز عليها فقط, وإنما من أجل محاولة التوصل إلى حلول فعالة قادرة على التخلص من هذه النقائص المصاحبة للسلطة, وهذا هو ما أكد عليه المفكرون المعاصرون الذين شغلتهم هذه القضية فاهتموا بالبحث فيها, ورأوا أنه لكي نتمكن من إصلاح واقعنا يجب أن نراه كما هو دون خداع أو تزييف؛ لأن الاعتراف بالمشكلة ووضعها في حجمها الحقيقي سوف يؤدي إلى وجود دافعًا قويًا ورغبة صادقة في حلها, أما الهروب منها فسوف يؤدي إلى تفاقمها وصعوبة التعامل معها.

من هنا أكد هؤلاء المفكرون أنه لكي تكون لدينا سلطة حقيقية قادرة على إنجاز الدور الذي جاءت من أجله, وهو تحقيق مصالح المواطنين واحتياجاتهم, وتنظيم شئون الدولة كما ينبغي يجب أن يتم القضاء على هذه الأبعاد السلبية المصاحبة للسلطة, وسوف يحدث ذلك في رأي عندما يكون هناك اتساق بين الهدف الذي جاءت من اجله, والممارسات الفعلية لمتولي السلطة؛ فلا يكون الهدف الذي جاءت من أجله شيئًا, وما تقوم به على أرض الواقع يكون شيئًا آخر تمامًا. فإذا كانت جاءت حقًا من أجل صالح المواطنين يجب أن تكون كل ممارساتها الفعلية في صميم تحقيق هذا الهدف, وعدم الانحراف عنه بأي شكل من الأشكال.

إن المشكلة ليست في السلطة, وإنما في الأشخاص المتولين لها الذين يقبضون على زمام الأمور, ويتخيلون أنهم قد أصبحوا أصحاب الأمر والنهي في كل شيء, وأن على الجميع السمع والطاعة؛ لأنهم بمفردهم الذين يكونون على وعي بالصالح العام وبكيفية تحقيقه, وقد ساعدهم على ذلك الجماهير الذين اعتادوا على أن يرفعوا متولي السلطة إلى أعلى مكانة, ويضفون عليهم من القداسة ما يجعلهم يثقون في كل أقوالهم وأعمالهم, وأن عليهم واجب الالتزام بطاعتهم في كل ما يأتون به, ونسوا أن متولي السلطة هم بشر قد يصيبون وقد يخطأون, وأن الصالح العام هو مهمة مشتركة يجب أن يتقاسم أعباءها الحكام والمحكومون على السواء؛ فإذا كانت السلطة هي في الأساس تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين,

فلكي تكون هذه العلاقة على أسس سليمة يجب أن يؤدي كل طرف من هذين الطـــرفين دوره كما ينبغي, فلا يجب أن يستأثر طرف بهذه العلاقة وفي المقابل يتم تجهيـــل الطـــرف الآخر وتهميشه وإخراجه من المشهد, وهذا ما يحدث على أرض الواقع, وهذا هو السبب الذي جعل متولي السلطة في كل مكان يعولون على هذه الأدوات السلبية ويســـتخدمونها كما يشاءون؛ لأنهم قد انفردوا بالسلطة وبالقرار, و لم يعد للطرف الآخر وهـــو الطـــرف الخاص بالمحكومين أي وجود, وقد استمر هذا الوضع منذ القدم وحتى وقتنا هذا, والنتيجة المترتبة على ذلك أن متولي السلطة لم تتغير طبيعتهم وأهدافهم ومراميهم؛ فقد ظلت الأطر والأبعاد المصاحبة للسلطة كما هي, وأن كل ما اختلف هو طرق التعبير عن هذه الأطـــر, ومعنى ذلك أن مضامين السلطة ظلت كما هي, وأن الشيء الوحيد الذي تغير في عصـــرنا الراهن يكمن في الأشكال الحديثة التي يتم تغليف هذه المضامين بها.

ومن أهم هذه الأبعاد السلبية كما رأينا العنف الذي ظل دائمًا سلاح السلطة الـــذي لا يمكنها الاستغناء عنه؛ لأنه الأداة الرئيسة التي تستند عليها وتضمن بقاءها, وأن كـــل مـــا تستخدمه من عنف هو عنف مشروع ومبرر من قبلها بحجة الحفاظ على الأمن والســـلام والاستقرار الذي هو جوهر الصالح العام, وقد أدى ذلك إلى أنهـــا أصـــبحت تســـتخدمه بالشكل الذي تراه مناسبًا وليس من خلال ضوابط محددة تسأل وتحاسب عنها إذا تعـــدت نطاق هذه الضوابط, وأن كل ما حدث في أيامنا هذه أن العنف قد أصبحت له أشـــكال جديدة وطرق متطورة جعلته مستترًا ومخفيًّا عن الأعين.

ومن هذه الأبعاد السلبية أيضًا فرض النفوذ السياسي الذي يضفي على متولي السلطة هالة من الهيبة والإجلال والقداسة تجعلهم يتصرفون كما يشاءون, فقد أكسبتهم السلطة النفوذ الذي يحتاجون إليه لكي تكتسب كل أقوالهم وأفعالهم البريق المطلوب, ومن ثم لا يجرأ أحد على مخالفتها, وهذا النفوذ يجعلهم يخترقون كل شيء وينفذون إلى كل شـــيء؛ فيختـــرق تأثيرهم عقل وضمير الجماهير فيصدقون ويقرون, بل ويدعمون كل أقوالهم وأفعالهم.

وقد أدى فرض هذا النفوذ إلى بروز أهم مضامين السلطة وأبعادها السلبية وهـــو فـــرض الهيمنة؛ فإن التحكم والسيطرة على كل مجريات الأمور أهم الأدوات التي تعـــول عليهـــا

السلطة في كل زمان ومكان, ولكن ما يميز عصرنا الحالي أن كل سلطة تدعي أنها جاءت للقضاء على كل هيمنة, وقد أعانها على ذلك ابتكار طرق حديثة متطورة تزيد من درجة الهيمنة ومن درجة نفاذها إلى كل شيء, إلا أنها تكون أيضًا خفية ومستترة؛ فإن انتشارها وتشعبها في كل مكان لم يجعل لها مركزًا ثابتًا يمكن إلقاء الضوء عليه, فهي متحركة وتنتقل بيسر وسهولة من مكان لآخر؛ لذا يكون من الصعب الإمساك بها وتحديد موقعها بدقة, وقد أدى ذلك إلى تحكم متولي السلطة وهيمنته على كل شيء في نفس الوقت الذي يعلنون فيه أنهم أبعد ما يكون عن كل تحكم وسيطرة, وقد ساعد على تنفيذ هذه المهمة أيضًا تقنيات التحكم وأدواته, والمراقبة الحديثة والمتطورة التي يضعها متولي السلطة في كل مكان فتمكنهم من رؤية كل شيء, والتحكم فيه في نفس الوقت الذي يتم فيه إيهامنا بأننا من نتحكم في إرادتنا ومصيرنا.

ومن هذه الأبعاد السلبية أيضًا التلاعب بالأحزاب السياسية من قبل متولي السلطة؛ فقد أدى هذا إلى جعل هذه الأحزاب تنحرف عن المسار الصحيح الذي جاءت من أجله, فإن هذه الأحزاب قد خرجت من صفوف المواطنين من أجل صالح هؤلاء المواطنين, ولكن ما حدث على أرض الواقع أن هذه الأحزاب السياسية قد أصبحت دمية في أيدي السلطات القائمة تحركها كما تشاء؛ فأصبحت سياجًا بلا مضمون, وأصبح ولاؤها الأول والأخير لمتولي السلطة, وليس لهؤلاء المواطنين الذين تعهدوا لهم بأنهم لا يعبرون إلا عن مصالحهم.

ومن أهم الأبعاد السلبية المصاحبة للسلطة أيضًا التلاعب بالجماهير وخداعهم؛ فهؤلاء الجماهير هم المكون الرئيس للسلطة, والركيزة التي تقوم عليها كل سلطة فلا يمكن أن يكون لأي سلطة وجود دون أن تستميل هذه الجماهير وتتعهد أمامهم أنها جاءت من أجلهم, وأنها لا تعمل إلا لصالحهم, وتقدم الكثير والكثير من الوعود التي تدعي أنها متعهدة بتنفيذها, ولكن سرعان ما يتغير الوضع ويتم التلاعب بهؤلاء الجماهير بصور وأشكال مختلفة؛ فتفرض السلطة منطقها وفكرها, وتضع أهدافها, وتستخدم كل وسائل التحكم والسيطرة وأساليبهما التي تقبض على زمامهما لتقنع الجماهير أن كل ما تقوم به يكون لصالحهم.

وإن كانت هذه هي المشكلة, وهذا هو واقع السلطة, وتلك هي الأبعاد المصاحبة لها فما هو الحل؟ كيف تكون هناك سلطة تقوم بدورها كما ينبغي, وتحقق الهدف الذي جاءت من أجله, ولا تتعدى هذا النطاق؟ لكي يحدث ذلك في رأي يجب أن يتم الالتزام كما قلنا بطرفي المعادلة دون أن يكون هناك غلبة لإحداهما وتهميش للآخر؛ فالصالح العام الذي يأتي متولي السلطة من أجله يكونون طرفًا في تحقيقه, والطرف الآخر المنوطون بتحقيق هذا الصالح العام هم المحكومون أنفسهم, فيجب أن يؤدي كلٌّ من الحكام والمحكومين الدور الخاص بهم, وألا ينفرد متولو السلطة بهذا الدور ويستأثرون به, فهذا هو السبيل الذي يجعل متولي السلطة ملتزمين بالهدف الذي جاءوا من أجله؛ فعندما يعلم هؤلاء الأشخاص أنهم في اختبار قد ينجحون فيه وقد يفشلون, فسيلتزمون بتنفيذ المهمة التي جاءوا من أجلها لأنهم سيعلمون أنهم مراقبون من قبل المواطنين الذين أسندوا لهم المهمة , والذين سيقيمون أعمالهم ليرون إن كانت حقًا تحقق الصالح العام أم أنها تحقق فقط مصالح متولي السلطة, وبناءً على ذلك يتخذون قرارًا واعيًا حكيمًا بإبقائهم في السلطة إذا التزموا بالهدف الذي جاءوا من أجله أو إخراجهم منها إذا انحرفوا عن هذا المسار, ولكي يتحقق ذلك يجب أن يكون هؤلاء الجماهير على وعي بما يحقق هذا الصالح العام, ولا يكون مفروض عليهم من قبل متولي السلطة, ويجب أن تتكاتف جهودهم لمعرفة وتحديد ما يحقق مصالحهم, ومعرفة الطرق والأساليب التي يمكن أن يتم التعويل عليها لتحقيق هذا الهدف, وذلك من خلال تحديد المهام التي تكون ملقاة على الحكام, وكذلك معرفة الأدوار, والحقوق, والواجبات التي يجب أن يقوم بها المحكومون وتحديدها؛ ذلك أن تحقيق صالح أي مجتمع هو مهمة كل فرد من أفراد هذا المجتمع, وليس فقط مهمة متولي السلطة فيه, فهي مسئولية مشتركة يجب أن يتحمل أعباءها الجميع؛ لأن تخلي أي طرف عنها ستكون له عواقب وخيمة يعاني منها الجميع حكام ومحكومون على السواء, وعندما يحدث ذلك فقط لا يمكن أن يتم خداع الجماهير الذين هم أساس السلطة, ولا يمكن أن يتم التلاعب بهم حتى ولو بأحدث الأساليب؛ لأنهم قد أدركوا الصالح العام الذي ينشدونه وكيف يمكنهم تحقيقه, وأدركوا أيضًا أن هذا الصالح العام يجب أن يتم ترجمته إلى ممارسات فعلية ملموسة على أرض الواقع

تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن متولي السلطة قد التزموا بالدور المحدد لهم واقعيًا, وعمليًا من خلال إنجازات ملموسة يجني ثمارها كل فرد من أفراد المجتمع, وليس من خلال وعـــود وأحاديث نظرية لم يتحقق منها شيء على أرض الواقع, وأن كل من يخرج عن هذا الإطار ويتعدى حدود سلطته سيتم إبعاده عن السلطة من قبل هؤلاء الجماهير أنفسهم.

هوامش البحث

[1] - Dermot o'reilly, authority in organizations, management school, Lancaster university, Lancaster, uk, p. 1.

[2] – ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة: صلاح هلال، مراجعة وتقديم وتعليق: محمد الجوهري، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١١، ص ٩٢.

[3] – برتراند راسل, السلطة والفرد, ترجمة: شاهر الحمود, بيروت, دار الطليعة للطباعة والنشر, ١٩٦١, ص ٢٢, ٣٩.

[4] – المرجع نفسه, ص ٤٠, ٥٥.

[5] – هارولد ج – لاسكي, الدولة نظريًا وعمليًا, إعداد وتنفيذ: سعيد شحاتة, القاهرة, شركة الأمل للطباعة والنشر, ط ٢, ٢٠١٢, ص١٣.

[6] – المرجع نفسه, ص ١٣, ١٤.

[7] - Hannah arendt, what is authority?, 1954, p. 1.

[8] - Ibid, p. 1.

[9] – حنة أرندت, بين الماضي والمستقبل, ترجمة: عبد الرحمن بشناق, مراجعة: زكريا إبراهيم, القاهرة, دار نهضة مصر للطبع والنشر, ١٩٧٤, ص ١٠٢.

[10] – المرجع نفسه, ص ١٠٢, ١٠٣.

[11] - Hannah arendt, what is authority?, 1954, p. 3.

[12] - Ibid, p. 3..

[13] - Ibid, p. 8- 9.

[14] – روبرت أ. دال, التحليل السياسي الحديث, ترجمة: علاء أبو زيد, مراجعة: علي الدين هلال, القاهرة, مركز الأهرام للترجمة والنشر, ١٩٩٣, ص ٧.

[15] – المرجع نفسه, ص ٨, ٩ , ١٠.

[16] – موريس دوفرجيه, مدخل إلى علم السياسة, ترجمة: جمال الأتاسي, سامي الدروبي, دمشق, دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع, ٢٠٠٩, ص ١٢.

[١٧]- ميشيل فوكو، إرادة المعرفة في: تاريخ الجنسانية، ج١، ترجمة: مطاع صفدي و جورج صالح، بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠، ص ١٠١.

[١٨]- المرجع نفسه، ص ١٠١.

[١٩]- المرجع نفسه، ص ١٠١ ، ١٠٢.

[٢٠]- جين شارب, من الدكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر, ترجمة: خالد دار عمر, مؤسسة ألبرت اينشتاين, ط٢, ٢٠٠٣, ص ٢٢.

[٢١]- المرجع نفسه, ص ٢٢.

[٢٢]- نيكوس بولانتزاس, السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية, ترجمة: عادل غنيم, بيروت, دار ابن خلدون, ١٩٨٣, ص ١١٢.

[٢٣]- اندرو هيوود, النظرية السياسية مقدمة, ترجمة: لبنى الريدي, القاهرة, المركز القومي للترجمة, ٢٠١٣, ص ٢٣٠.

[٢٤]- توين فان دايك, الخطاب والسلطة, ترجمة: غيداء العلي, مراجعة تقديم: عماد عبد اللطيف, القاهرة, المركز القومي للترجمة, ٢٠١٤, ص ٢٩, ٤٤.

[٢٥] - Scott hershovitz, the role of authority, philosophers' imprint, university of Michigan law school, volume. 11, no. 7, 2001, p. 1.

[٢٦] - Margaret martin, raz's morality of freedom: two conception of authority, p. 3- 6- 1.

[٢٧] - Manuscript, raz's normative theory of authority: an internal critique, philosophical enquiries: revue des philosophies Anglophones, 2013, p. 2- 4.

[٢٨] - Karl dusza, max weber's conception of the state, international journal of politics, culture, and society volume3, number1, p. 73- 74.

[٢٩] -Keith tribe, max weber's theory of the modern state, 2014, p. 26- 28.

[٣٠]- ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة: صلاح هلال، مراجعة وتقديم وتعليق: محمد الجوهري, ص ٩٣.

[٣١]- المرجع نفسه، ص ٩٥.

[٣٢]- ماكس فيبر, العلم والسياسة بوصفهما حرفة, ترجمة: جورج كتورة, مراجعة وتقديم: رضوان السيد, بيروت, المنظمة العربية للترجمة, ٢٠١١, ص ٢٦٧, ٢٦٨.

[٣٣]-حنة آرندت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس ، بيروت, دار الساقي, ١٩٩٢, ص ٤١ ، ٤٢.

[٣٤]- المرجع نفسه، ص ٤٤ ، ٤٥.

[٣٥]- المرجع نفسه، ص ٤٥.

[٣٦]- المرجع نفسه ، ص ٤٦ ، ٤٧.

[٣٧]- المرجع نفسه ، ص ٤٨.

[٣٨]- , روبرت أ. دال , التحليل السياسي الحديث, ترجمة: علاء أبو زيد, مراجعة: علي الدين هلال , ص ٣٤ , ٣٥.

[٣٩]- المرجع نفسه , ص ٦٧.

[٤٠]– موريس دوفرجيه , مدخل إلى علم السياسة, ترجمة: جمال الأتاسي, سامي الدروبي, ص ١٧.

[٤١]– المرجع نفسه , ص ١٦٧.

[٤٢]– نيكولاس بولانتزاس, نظرية الدولة, ترجمة: ميشيل كيلو, بيروت, التنوير للطباعة والنشر والتوزيع, ٢٠١٠, ص ٢٦ , ٢٧.

[٤٣]– المرجع نفسه , ص ٧٦ , ٧٧.

[٤٤]– أندرو هيوود, النظرية السياسية مقدمة, ترجمة: لبنى الريدي, ص ٢٢٥.

[٤٥]– المرجع نفسه , ص ٢٢٧ , ٢٢٨.

[٤٦]– المرجع نفسه , ص ٢٤٤.

[٤٧]– جوستاف لوبون, روح الاجتماع, ترجمة: أحمد فتحي زغلول, القاهرة, مطبعة الشعب, ١٩٠٩, ص ١٦٣ , ١٦٤.

[٤٨]– المرجع نفسه , ص ١٦٤.

[٤٩]– غوستاف لوبون , روح السياسة, ترجمة: عادل زعيتر, القاهرة, مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة , ٢٠١٢ , ص ٢٣٤ , ٢٣٥.

[٥٠]– ماكس فيبر , العلم والسياسة بوصفهما حرفة, ترجمة: جورج كتورة , مراجعة وتقديم : رضوان السيد , ص ٣٤٠.

[٥١]– المرجع نفسه , ص ٣٤٢ , ٣٤٣ , ٣٤٤.

[٥٢] - David K. brown, Max Weber and Organizational Theory, Illionis State University, Normal, Il, Usa, p. 3.

[٥٣] - M. Rainer lepsius, charismatic leadership: max weber's model and its applicability to the rule of Hitler, p. 53- 54.

[٥٤] - Ibid, p. 54- 55.

[٥٥]– روبرت أ. دال , التحليل السياسي الحديث, ترجمة: علاء أبو زيد, مراجعة: علي الدين هلال , ص ٤٢.

[٥٦]– المرجع نفسه , ص ٤٩.

[٥٧]– المرجع نفسه , ص ٧٦.

[٥٨]– المرجع نفسه , ص ٧٦.

[٥٩]– غوستاف لوبون, روح السياسة, ترجمة: عادل زعيتر, ص ٦٠ , ٦١.

[٦٠]– جوستاف لوبون, روح الاجتماع, ترجمة: أحمد فتحي زغلول, ص ٢٦٣ , ٢٦٤.

[٦١]– المرجع نفسه , ص ٢٦٢ , ٢٦٣.

[٦٢]– المرجع نفسه , ص ٢٦٤.

[٦٣] – Ivan Szelenyi, Weber's Theory of Domination and Post-Communist Capitalisms, at Springerlink.Com, Balzac u. 35, v. 2, 1136 Budapest, Hungary, 9 December, 2015, p. 3.

[٦٤] - Ibid, p.3 – 4.

[٦٥] - Ibid, p. 4.-5.

[٦٦]- برتراند راسل, أسس لإعادة البناء الاجتماعي, ترجمة: إبراهيم يوسف النجار, بيروت , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, ١٩٨٧, ص ٢٢.

[٦٧]- المرجع نفسه , ص ٣٩ , ٤١.

[٦٨]- برتراند راسل, السلطة والفرد, ترجمة: شاهر الحمود, ص ٦٧ , ٦٨.

[٦٩]- برتراند راسل, أسس لإعادة البناء الاجتماعي, ترجمة: إبراهيم يوسف النجار, ص ٤٥ , ٤٦.

[٧٠]- المرجع نفسه , ص ٥٢.

[٧١]- برتراند راسل, أسس لإعادة البناء الاجتماعي, ترجمة: إبراهيم يوسف النجار, ص ٢٣ , ٢٤ , ٢٦.

[٧٢]- المرجع نفسه , ص ٢٩ , ٣٠.

[٧٣]- المرجع نفسه , ص ٣٣ , ٣٤.

[٧٤] Harold J. Laski, THE STRATEGY OF FREEDOM, London, George Allen & Unwin Ltd, 1942, p. 7.

[٧٥] - Peter lamb, Harold laski: problems of democracy, the sovereign state, and international society, 2004, p. 18.

[٧٦] - Ibid, p. 18.

[٧٧] - Ibid, p. 19.

[٧٨]- هربارت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، بيروت، منشورات دار الآداب، ط ٣، ١٩٨٨، ص ٥٤, ١٣٥.

[٧٩]- المرجع نفسه ، ص ١٢٦ ، ١٢٧.

[٨٠]- المرجع نفسه ، ص ١٩٠.

[٨١]- المرجع نفسه ، ص ١٩٠ ، ١٩١.

[٨٢]- المرجع نفسه ، ص ٥٣ ، ٥٤.

[٨٣]- المرجع نفسه ، ص ١١٢ ، ١١٣.

[٨٤]- اريك فروم , المجتمع السوي, ترجمة: محمود محمود, ٢٠٠٩, ص ٢٦٦.

[٨٥]- المرجع نفسه , ص ٢٦٦.

[٨٦] Hannah Arendt, Authority in the Twentieth Century, The Review of Politics, Vol. 18, No. 4, 1956, pp. 403.

[٨٧] Ibid, p. 404- 405.

[٨٨] Ibid, p. 408.

[٨٩]- إدغار موران، النهج (إنسانية البشرية هوية البشرية)، ترجمة هناء صبحي ، أبو ظبي, هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث, ٢٠٠٩, ص ٢٠٩.

[٩٠]- المرجع نفسه ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠.

[٩١]- المرجع نفسه ، ص٠ ٢١ ، ٢١١.

[٩٢]- المرجع نفسه ، ص ٢١١, ٢١٢

[٩٣]- المرجع نفسه , ص ٢٣٢ , ٢٣٣.

[٩٤]- المرجع نفسه ، ص ٢٨٣.

[95]- ميشيل فوكو، إرادة المعرفة في: تاريخ الجنسانية ، ج١، ترجمة: مطاع صفدي و جورج صالح، ص ١٠١ ، ١٠٢.

[96]- المرجع نفسه ، ص ١٠٣.

[97]- ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة ولادة السجن، ترجمة: على مقلد، مراجعة وتقديم: مطاع صفدي، بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠ ، ص ١٥٩.

[98]- المرجع نفسه ، ص ٦٧.

[99]- المرجع نفسه ، ص ٦٥.

[100]- نيكوس بولانتزاس, السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية, ترجمة: عادل غنيم, ص ١٣٢.

[101]- المرجع نفسه , ص , ١٣٣.

[102]- المرجع نفسه , ص ١٣٤.

[103]- نيكولاس بولانتزاس, نظرية الدولة, ترجمة: ميشيل كيلو, ص ٢٥.

[104]- المرجع نفسه , ص ٢٥ , ٢٦.

[105]- المرجع نفسه , ص ٥٣ , ٥٤.

[106]- المرجع نفسه , ص ٥٦.

[107]- توين فان دايك, الخطاب والسلطة, ترجمة: غيداء العلي, مراجعة تقديم: عماد عبد اللطيف, ص ١٩٥, ١٩٦.

[108]- جوستاف لوبون, روح الاجتماع, ترجمة: أحمد فتحي زغلول, ص ٢٢٦.

[109]- المرجع نفسه, ص ٢٢٧, ٢٢٨.

[110]- المرجع نفسه , ص ٢٤٢.

[111]- المرجع نفسه , ص ٢٤٣.

[112]- المرجع نفسه , ص ٢٤٤.

[113]- المرجع نفسه , ص ٢٤٤ , ٢٤٥.

[114]- غوستاف لوبون, روح السياسة, ترجمة: عادل زعيتر, ص ١١٨.

[115]- إريك فروم, الخوف من الحرية, ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد, ص١٠٨.

[116]- المرجع نفسه, ص ١٠٨

[117]- المرجع نفسه , ص ١٠٨ , ١٠٩

[118]- إريك فروم, الإنسان بين الجوهر والمظهر, ترجمة: سعد زهران, مراجعة وتقديم: لطفي فطيم, الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, ١٩٨٩, ص ١٩٤.

[119]- Hannah arendt, what is authority?, 1954, p. 1.

[120]- حنة أرندت، في الثورة، ترجمة: عطا عبد الوهاب، مراجعة: رامز بورسلان، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨، ص ٣٩٦.

[121]- المرجع نفسه ، ص ٣٩٦ ، ٣٩٧.

[122]- المرجع نفسه ، ص ٣٩٧ ، ٣٩٨.

[١٢٣]- المرجع نفسه ، ص ٤٠١ ، ٤٠٢. ٤٠٩

[١٢٤]- المرجع نفسه ، ص ٤٠٩ ، ٤١٠.

[١٢٥]- موريس ديفرجيه, الأحزاب السياسية, ترجمة: علي مقلد, عبد المحسن سعد, القاهرة, الهيئة العامة لقصور الثقافـــة, ٢٠١١, ص١٤٥.

[١٢٦]- المرجع نفسه , ص ١٤٥ , ١٤٦.

[١٢٧]- المرجع نفسه , ص ١٤٧.

[١٢٨]- المرجع نفسه , ص ١٤٩ , ١٥٠ , ١٥٧.

[١٢٩]- المرجع نفسه , ص ١٥٧.

[١٣٠]- المرجع نفسه , ص ١٨٥.

[١٣١]- نيكولاس بولانتزاس, نظرية الدولة, ترجمة: ميشيل كيلو, ص ٢٢٤.

[١٣٢]- المرجع نفسه , ص ٢٣٣.

[١٣٣]- المرجع نفسه , ص ٢٣٤ , ٢٣٥.

[١٣٤]- اندرو هيوود, النظرية السياسية مقدمة, ترجمة: لبنى الريدي, ص ٣٩٦.

[١٣٥]- المرجع نفسه , ص ٣٩٦ , ٣٩٧.

[١٣٦]- المرجع نفسه , ص ٣٩٩ , ٤٠٠.

[١٣٧]- غوستاف لوبون , سيكولوجية الجماهير, ترجمة وتقديم: هاشم صالح, بيروت, دار الساقي, ١٩٩١, ص ٤٤.

[١٣٨]- غوستاف لوبون, الآراء والمعتقدات, ترجمة: عادل زعيتر, ص ١٣٥.

[١٣٩]- برتراند راسل, السلطة والفرد, ترجمة: شاهر الحمود, ص ٩٤ , ٩٥ , ٩٦.

[١٤٠]- المرجع نفسه , ص ٩٦ , ٩٧.

[١٤١]- جوزيف أ . شومبيتر, الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية, ترجمة: حيدر حاج إسماعيل, بيروت, المنظمة العربية للترجمة, ٢٠١١, ص ٤٨٩ , ٤٩٠.

[١٤٢]- هارولد لاسكي, الحريات في الدولة الحديثة, القاهرة, مطابع شركة الإعلانات الشرقية, ١٩٣٧, ص ٧٣ , ٧٤.

[١٤٣]- المرجع نفسه , ص ٧٤ , ٧٥.

[١٤٤]- المرجع نفسه , ص ٨٧ , ٨٨.

١٤٥- Peter lamb, Harold laski: problems of democracy, the sovereign state, and international society, p. 176.

[١٤٦]- المرجع نفسه , ص ٩٠ , ٩١.

١٤٧- Michael newman, political trials, 1993, p. 288.

[١٤٨]- اريك فروم, الإنسان بين الجوهر والمظهر, ترجمة: سعد زهران, مراجعة وتقديم: لطفي فطيم, ص ١٧٤.

[١٤٩]- المرجع نفسه, ص ١٧٦.

[١٥٠]- روبرت أ. دال , التحليل السياسي الحديث, ترجمة: علاء أبو زيد, مراجعة: علي الدين هلال, ص ١٠٥ , ١٠٨.

[١٥١]- المرجع نفسه , ص ١٠٨.

[١٥٢]- المرجع نفسه , ص ١٠٩.

[١٥٣]- روبرت أ . دال, عن الديمقراطية, ترجمة: أحمد أمين الجمل, القاهرة, الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية, ٢٠٠٠, ص ٩١.

[١٥٤]- المرجع نفسه . ص ٩١.

[١٥٥]- المرجع نفسه , ص ٤٩, ٥١.

[١٥٦]- موريس ديفرجيه, الأحزاب السياسية, ترجمة: على مقلد, عبد المحسن سعد, ص ٤١٩ , ٤٢٠.

[١٥٧]- المرجع نفسه , ص ٤٢٠.

[١٥٨]- نعوم تشومسكي، الدول المارقة (استخدام القوة في الشؤون العالمية)، ترجمة: أسامة إسبر، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤، ص ٤٣٩ - ٤٤٢.

[١٥٩]- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد، إشراف عام: داليا محمد إبراهيم، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٧ ، ص ٢٧٣.

[١٦٠]- جين شارب, من الدكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر, ترجمة: خالد دار عمر, ص ١٠.

[١٦١]- المرجع نفسه , ص ١٠.

[١٦٢]- المرجع نفسه , ص ٥٧.

[١٦٣]- أمارتيا صن, التنمية حرية, ترجمة: شوقي جلال, الكويت, مطابع السياسة, ٢٠٠٤, ص ٣٢.

[١٦٤]- المرجع نفسه , ص ١٦٥ , ١٦٦.

[١٦٥]- المرجع نفسه , ص ١٦٩.

[١٦٦]- المرجع نفسه , ص ١٧٢ , ١٧٣.

.